المملكة المغربية

البرلمان
مجلس النواب

فريق العدالة والتنمية
ⵜⵓⵓⴷⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵓⵖⵜ ⴰ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ
Groupe de la Justice et du Développement

قانون المالية لسنة 2016

« الإلتزام بمواصلة الإصلاحـــات...
واستكمال بناء المؤسســـات »

مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية
في الجلسات العمومية المخصصة للدراسة والتصويت
على مشروع قانون المالية لسنة 2016

www.pjdgroupe.ma

قانون المالية
برسم سنة 2016

« الإلتزام بمواصلة الإصلاحـات...
واستكمال بناء المؤسسـات »

الفهرس

تقديم 5

أهم المقتضيات والتدابير الجديدة الواردة بمشروع قانون المالية برسم سنة 2016 8

مداخلات السيدات والسادة نواب الفريق بالجلسات العامة..... 14

مداخلة النائب محمد يتيم 15

مداخلة النائب ادريس صقلي عدوي 37

مداخلة النائب محمد الرضى بنخلدون 46

مداخلة النائبة عزوها العراك 58

مداخلة النائب رشيد قابيل 64

تعديلات فرق الأغلبية على مشروع قانون المالية برسم سنة 2016 71

التدابير والرسوم الجمركية 72

التدابير الضريبية 73

تدابير مختلفة 78

تقديم:

جرياً على عادته، عقب الانتهاء من المناقشة والتصويت النهائي على مشروع قانون المالية، يُصدر فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، هذا الكتاب الذي يجد فيه القارئ خلاصة مواقف الفريق وآراءه وقراءاته لفرضيات وإجراءات قانون المالية برسم سنة 2016.

ومن البديهي أن يكتسي قانون مالية سنة 2016، طابعا خاصا باعتباره آخر قانون مالية في الولاية التشريعية التاسعة، وآخر قانون مالية لحكومة ما سُمي «بالربيع المغربي»، بكل احالاته على واقع الإصلاحات السياسية التي جاءت جوابا على الحراك الاجتماعي للشعب المغربي سنة 2011.

إن السياق السياسي للسنة الأخيرة من ولاية حكومة الأستاذ عبد الإله بنكيران، أرخى بظلاله من دون شك على قانون مالية سنة 2016، سياق قطعت فيه الحكومة أشواطا كبيرة على درب الإصلاح الذي مسّ المجال الاقتصادي، والمالية العمومية، استعاد معه الاقتصاد الوطني عافيته، بل بات محط تقدير وتنويه من قبل المراقبين والمؤسسات الاقتصادية ذات الاختصاص العلمي والسياسي داخل البلاد وخارجه.

ولا شك أن حدثا آخر جعل من قانون مالية سنة 2016، قانونا متميزا عن سابقيه، ألا وهو دخول القانون التنظيمي للمالية حيز التنفيذ، والذي يُعد بحق ثورة في مجال تدبير المالية العمومية، جعلت عددا من الإجراءات والتفاصيل التي كانت تؤثث قوانين المالية تنتقل من منطق لا مبالغة في وصفه بالتقليدي، إلى منطق آخر يراعي التحولات ويستدمج المعطيات الجديدة في قالب يوضح بدقة أدوار الدولة ومهام الوزارة الوصية، ويجعل هامش التأثير السلبي المحتمل للفرضيات التي يُبنى عليها قانون المالية

ضيقا جدا، ويُتيح في المقابل هامشا كبيرا أمام المرونة في التدخل للمعالجة كلما تطلب الأمر ذلك، وفق ما يستجد على الساحة الاقتصادية، وذلك بفضل البرمجة المتعددة السنوات التي جاء بها القانون التنظيمي لقانون المالية.

وقد راعى فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، كل هذه المستجدات والسياقات، خلال مباشرة أعضائه المناقشة التفصيلية لمشروع قانون مالية 2016، سواء داخل اللجان الدائمة أو خلال الجلسات العامة، حيث سجل كون هذا القانون أتى منسجما مع ما تبقى من إجراءات التصريح الحكومي، وتضمن إجراءات تثمن وتتمم عددا من الأوراش الإصلاحية الكبرى ويفتح عددا آخر من الاصلاحات المهيكلة، لعل أهمها ورش تنزيل الجهوية الموسعة عن طريق إحداث كل من صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي، ورفع المساهمة المالية المخصصة للجهات لتصل إلى 4 مليار درهم في أفق 10 مليار درهم سنة 2020، بالإضافة إلى مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية واستكمال تنزيل الإصلاحات الهيكلية.

هذا القانون أتى منسجما مع ما تبقى من إجراءات التصريح الحكومي، وتضمن إجراءات تثمن وتتمم عددا من الأوراش الإصلاحية الكبرى ويفتح عددا آخر من الاصلاحات المهيكلة

كما راعى الفريق أثناء مناقشة قانون المالية برسم سنة 2016، اعتبارات رأى أنها مهمة وذات وقع ايجابي على الاقتصاد الوطني ترجمها إلى تعديلات مهمة بمعية فرق الأغلبية همّت الضريبة على الشركات، والضريبة على

القيمة المضافة على عمليات النقل السككي، والمساهمة الاجتماعية للتضامن، إجراءات مرتبطة بمنتوجات البنوك التشاركية، وملاءمة مواد المشروع المرتبطة بالحسابات الخصوصية مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، بالإضافة إلى تعديلات مهمة أخرى.

إن الإجراءات والمقتضيات الجديدة التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2016 تسعى لتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي والمخطط التشريعي وذلك من خلال تعزيز المكتسبات التي تحققت في السنوات الأربع السابقة من عمر الحكومة الحالية، وهو ما دفع بالفريق إلى إطلاق عنوان «قانون الالتزام بمواصلة الإصلاحات واستكمال بناء المؤسسات» على مشروع قانون مالية 2016.

وتبقى الإشارة إلى أن الفريق وكما هي عادته، سجل نسب حضور عالية، أثناء كل أشغال مجلس النواب المتعلقة بالمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية برسم سنة 2016، بلغت 90 في المائة، متقدما على جميع الفرق، الأمر الذي يعكس الجدية والانضباط اللتان يتميز بهما الفريق ويبذل في سبيلهما الجهد والوُسع، لتمثل القيم التي تفرضها مسؤولية تمثيل الأمة.

والله من وراء القصد وهو الذي يهدي سواء السبيل.

أهم المقتضيات والتدابير الجديدة الواردة بمشروع قانون المالية برسم سنة 2016

لعل من أهم مراحل إعداد مشاريع قوانين المالية مرحلة تحديد الفرضيات التي تؤطر مشروع القانون والتي تكون منبثقة من الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه البلاد، وعليه على مستوى الفرضيات التي انطلقت منها ميزانية 2016 نسجل أن جلها طموحة ومتفائلة فمشروع قانون المالية لسنة 2016 يستند على أربع فرضيات أساسية تتمثل في التطلع إلى تحقيق معدل النمو في نسبة 3%، وعجز الميزانية العامة في حدود 3.5% من الناتج الداخلي الخام، ومعدل التضخم في حدود 1.7% ومتوسط سعر البترول في حدود 61 دولار للبرميل.

كما أن مشروع قانون المالية برسم سنة 2016 ارتكز على أربع محاور أساسية مؤطرة لأهم البرامج والمشاريع المبرمجة برسم سنة 2016 والتي تهم تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص بدعم المقاولة، وتقوية النمو الاقتصادي بتقليص الفوارق الاجتماعية و المجالية وتوفير فرص الشغل، وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى إضافة إلى تنزيل الإصلاح الكبير المرتبط بالقانون التنظيمي للمالية.

تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص بدعم المقاولة، وتقوية النمو الاقتصادي بتقليص الفوارق الاجتماعية و المجالية وتوفير فرص الشغل، وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى إضافة إلى تنزيل الإصلاح الكبير المرتبط بالقانون التنظيمي للمالية

لقد تضمن مشروع قانون المالية مجموعة من التدابير ترمي إلى تعزيز الاستثمار وتشجيع المقاولة وذلك ب:

1. رصد 189 مليار درهم للاستثمار العمومي منها 61 مليار درهم برسم الميزانية العامة أي بزيادة تقدر ب 7 ملايير درهم مقارنة مع سنة 2015 ؛
2. توطيد التدابير المتخذة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار وذلك بمراجعة ميثاق الاستثمار ومواصلة تبسيط المساطر و تحسين منظومة البث في النزاعات الضريبية، إحداث اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في إطار تحسين آليات البث في الشكايات ؛
3. مواصلة معالجة دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم في إطار «المصدم" وتسريع الإرجاعات الضريبة على القيمة المضافة ؛
4. تسريع اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية والمسطرية لتقليص آجال الأداء المتعلقة بالصفقات العمومية وأداء المتأخرات المتراكمة على الإدارات والمؤسسات العمومية ؛

5. تقوية آليات المواكبة المالية للمقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير السلفات الصغرى وعروض الضمان كصندوق «تمويل» و«إقلاع استثمار» ؛
6. مواصلة دعم :

- برامج «امتياز» و«مساندة» الموجهة لدعم مشاريع تطوير و تحديث المقاولات المتوسطة والصغيرة (دعم 600 مشروع تحديث و115 برنامج استثماري)؛
- برامج الدعم والمواكبة «تحفيز» و«استثمار» لفائدة المقاولات الصغيرة جدا.

7. إرساء تعريفة للأسعار النسبية بالنسبة للضريبة على الشركات، تأخذ بعين الاعتبار مستوى أرباحها، بتطبيق السعر النسبي 20% بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا ضريبيا يفوق 300.000 درهم ويساوي أو يقل عن مليون درهم؛ و31% بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا ضريبيا يفوق 5 ملايين درهم؛
8. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على عمليات استيراد الطائرات التي تفوق سعتها 100 مقعد ؛
9. تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على السلع التجهيزية بهدف حذف حالات الدين الضريبي غير القابل للإرجاع، علما أن إعفاء السلع التجهيزية لمدة 36 شهرا الممنوح للمنشآت الحديثة النشأة يبقى ساري المفعول ؛
10. تمكين قطاع الصناعة الغذائية من استرداد الضريبة على القيمة المضافة على العناصر الداخلة في الإنتاج ذات الأصل الفلاحي، وذلك بهدف تقوية تنافسية هذا القطاع ومحاربة القطاع غير المهيكل ؛
11. تحديد الأساس الخاضع للضريبة بالنسبة لواجبات التسجيل في مبلغ أكرية سنة واحدة، بالنسبة للإيجارات الحكرية المتعلقة بالأراضي التابعة لأملاك الدولة المعدة لإنجاز مشاريع استثمارية ؛
12. إعفاء عمليات تسليم الأراضي الجماعية الواقعة بدوائر الري من واجبات التسجيل ؛
13. منح الاستفادة من خصم 40% للدخول العقارية الناتجة عن العقارات الزراعية على غرار العقارات المبنية وغير المبنية.

كما تضمن المشروع تدابير تهم تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، ودعم التماسك الاجتماعي، وخلق فرص الشغل وذلك من خلال:

14. إطلاق برنامج محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي والمناطق الجبلية يهم 800 20 مشروع لفائدة 290 24 دوار بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم بغية سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بهذه المناطق (الطرق، الماء الصالح للشرب، الصحة، التعليم، الكهربة) ؛
15. مراجعة سعر المساهمة الاجتماعية للتضامن المطبقة على ما يسلمه الشخص

لنفسه من مبنى من خلال تعويض السعر الثابت المحدد في 60 درهما للمتر المربع، بجدول تصاعدي للأسعار بالنسبة للمساحات المغطاة التي تفوق 150 مترا مربعا، مع الاحتفاظ بالإعفاء بالنسبة للمساحات المغطاة التي لا تتعدى 150 مترا مربعا ؛

16. رصد 1 مليار درهم من الهوامش المتاحة من خلال إصلاح صندوق المقاصة ؛

17. دمج «صندوق التبغ لمنح المساعدات» ب «صندوق دعم التماسك الاجتماعي»؛

18. تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل من خلال مواصلة تفعيل الإجراءات الجديدة للتشغيل بما فيها نظام التكوين من أجل الادماج والبرنامج الجديد «تحفيز ومواصلة دعم برامج التشغيل» القائمة من خلال :

- إنجاز 65000 عملية إدماج في إطار برنامج «إدماج» ؛
- تحسين ظروف التشغيل ل 25000 من الباحثين عن شغل ؛
- مواكبة 2000 حامل مشروع في إطار التشغيل الذاتي (المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل).

19. بالرغم من ارتفاع كتلة الاجور بهم المشروع إحداث 998 25 منصب مالي للاستجابة للحاجيات الضرورية لبعض القطاعات ؛

20. اقرار تدابير جبائية ذات طابع اجتماعي:

- تمديد أجل شغور عقار يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية، للاستفادة من إعفاء الربح المحصل من جراء تفويته من ستة أشهر إلى سنة ؛
- منح الامتيازات الضريبية المطبقة على عقود المرابحة لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك المتعلقة باقتناء مسكن مخصص للسكنى الرئيسية ؛
- تشجيع اقتناء عقارات بغرض تملك مسكن مخصص للسكنى الرئيسية في إطار الملكية المشاعة من خلال حذف السقف المحدد في 50% بالنسبة لخصم فوائد القروض ؛
- منح الإعفاء برسم الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل لمؤسسة للاسلمى للوقاية وعلاج السرطان ؛
- الرفع من التخفيض على القيمة الممنوحة للمغاربة القاطنين بالخارج الذين تعادل أعمارهم أو تفوق 60 سنة عند استيراد سياراتهم من 85% إلى 90%.

من أهم مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2016 إجراءات تهم تفعيل المقتضيات الدستورية وتنزيل القوانين التنظيمية

من أهم مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2016 إجراءات تهم تفعيل المقتضيات الدستورية وتنزيل القوانين التنظيمية وذلك من خلال :

21. إحداث صندوق التأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات ؛

22. حذف 3 حسابات خصوصية للخزينة، ويتعلق الأمر بصندوق الموازنة والتنمية الجهوية والصندوق الخاص بالتنمية الجهوية وصندوق تنمية الجماعات المحلية وهيئاتها ؛

23. رصد موارد إضافية للجهات بصفة تدريجية في أفق بلوغ 10 ملايير درهم سنة 2020:

- 2% من حصيلة الضريبة على الشركات بدل 1% حاليا في أفق بلوغ 5%؛
- 2% من حصيلة الضريبة على الدخل بدل 1% حاليا في أفق بلوغ 5%؛
- 20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين بدل 13% حاليا.

24. رصد مخصصات مالية إضافية من الميزانية العامة تقدر ب 2 مليار درهم أي ما مجموعه 4 ملايير درهم للجهات لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها على الوجه المطلوب ؛

25. مراجعة هيكلة جدول توازن موارد وتكاليف الدولة طبقا لمقتضيات المادتين 9 و36 من القانون التنظيمي لقانون المالية ؛

26. تحويل نفقات التسيير المدرجة على مستوى ميزانية الاستثمار (233 مليون درهم)، تنفيذا لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية المتعلقة بمنع إدراج نفقات التسيير ضمن ميزانية الاستثمار ابتداء من سنة 2016 ؛

27. إحداث فصل جديد يسمى النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية ؛

28. إرفاق مشروع قانون المالية لسنة 2016 بمذكرتين جديدتين تتعلقان على التوالي بالنفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة والتوزيع الجهوي للاستثمار، إضافة لتقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار ؛

29. دمج حسابات القروض وحسابات التسبيقات في صنف واحد للحسابات «حسابات التمويل» في إطار عقلنة الحسابات الخصوصية وتقليص عددها ؛

30. منع دفع مبالغ لفائدة حساب خصوصي للخزينة او مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة من طرف حساب مرصد لأمور خصوصية او مرفق اخر من مرافق الدولة مسير بصورة مستقلة، وحذف مفهوم اموال المساعدات المدفوعة انطلاقا من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية لفائدة الميزانية العامة ؛

31. ملائمة بعض الحسابات المرصدة لأمور خصوصية مع أحكام القانون التنظيمي للمالية.

كما تضمن مشروع القانون تدابير لتحقيق العدالة الجبائية، وتقليص الاستثناءات، وتحسين الخدمات المقدمة للملزمين وذلك ب:

32. الرفع من مبلغ الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ الرهيف المقطع المعد لتلفيف السجائر و تبغ الشيشة أو «الأركيله» (معسل) ؛ (من 150 درهم

للكيلوغرام بالنسبة لتبغ الشيشة والأركيله إلى 250 درهم للكيلوغرام)

33. استئناف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على مادة الزبدة بتطبيق رسم استيراد أدنى بنسبة 2,5%، وذلك في إطار التقليص من الاستثناءات مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض أسعار المنتجات الحليبية ؛

34. استئناف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات النفطية، وذلك في أفق تحرير أسعارها بالنظر إلى النظام التعريفي التفضيلي الذي تستفيد منه هذه المنتجات في إطار اتفاقيات التبادل الحر ؛

35. تحديد مبلغ التكاليف القابلة للخصم الذي يتم تسديده نقدا في 10 000 درهم عن كل يوم وكل مُوَرِد ؛

36. تطبيق سعر 20% على عمليات النقل السككي (سعر 14% حاليا) ؛

37. تحديد أتاوى احتلال الأملاك العامة من لدن المؤسسات العمومية ومتعهدي الشبكات العامة للمواصلات ؛

38. توحيد سعر الضريبة على القيمة المضافة في 10% عند الاستيراد على الشعير والذرة أيّا كان الاستعمال الموجهة إليه ؛

39. التنصيص على مسطرة التحصيل بصورة تلقائية للتسبيق المساوي لمبلغ الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المساكن الاجتماعية بالنسبة للأشخاص الذين لم يحترموا شروط الاستفادة من الإعفاء وخاصة تخصيص السكن المذكور للسكنى الرئيسية ؛

40. تعميم الإقرار والأداء بطريقة إلكترونية ابتداء من سنة 2017 على جميع المقاولات كيفما كان مبلغ رقم أعمالها باستثناء المقاولات الخاضعة للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي ؛

41. تبسيط الطعون أمام اللجان القضائية ومراجعة نظام الجزاءات ؛

42. إحداث مسطرة مبسطة تمكن الخاضعين للضريبة من إيداع إقراراتهم التعديلية ؛

43. إمكانية استخلاص الضريبة الخصوصية السنوية على السِيارات لدى الأبناك ولدى مؤسسات أخرى ؛

44. الإبراء من الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة للخاضعين للضريبة المتوفرين فقط على دخول مهنية محددة حسب نظام الربح الجزافي.

مداخلات السيدات والسادة
نواب الفريق بالجلسات العامة

مشروع قانون المالية برسم سنة 2016
- الشق السياسي والاجتماعي -

مداخلة النائب محمد يتيم

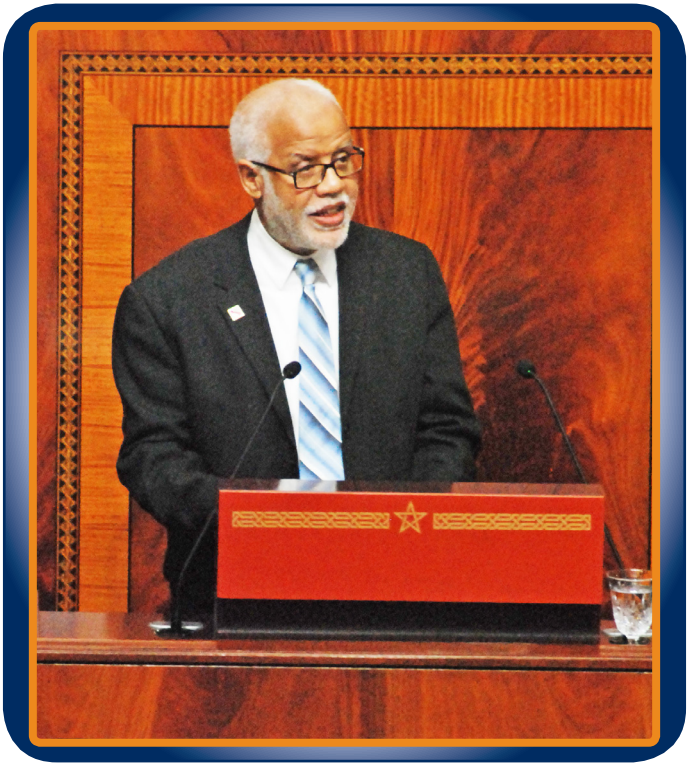

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدين الوزيرين المحترمين ؛
الإخوة والأخوات النائبات المحترمات ؛
الحضور الكريم.

أتشرف بان أتقدم باسم فريق العدالة والتنمية لمناقشة أعضاء الفريق لمشروع قانون المالية بمداخلة عامة على أن يتولى زملائي وزميلاتي في الفريق المناقشة التفصيلية كل من زاوية اهتمامه.

ودون شك فإن أي مناقشة جادة وموضوعية بالإضافة إلى التوقف عند المقتضيات المالية والضريبية التي يتضمنها مشروع القانون والمستجدات التي جاء بها لا تكتمل إلا من خلال وضعه ضمن سياق أعم، السياق السياسي الوطني والدولي والظرفية الاقتصادية والمالية الدولية وخاصة لدى شركاءنا الاقتصاديين، كما لن تكتمل إلا من خلال وضعه في سياقه ضمن صيرورة العمل الحكومي وتراكماتها الهادفة إلى تنزيل البرنامج الحكومي مع استحضار الصعوبات والإكراهات التي صاحبت مسيرة الإنجاز، والتوقف عند أهم المقتضيات التي جاء بها المشروع وآثار تنزيلها على مجمل الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا ولساكنتها.

أولا: فيما يتعلق بالسياق السياسي العام المؤطر لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016

يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في سياق إقليمي ودولي تعرف فيه عدد من دول المنطقة اضطرابات وانتكاسات تكاد تعصف باستقرارها بل ربما بوجودها، بعد أن كانت سباقة إلى حراكات شعبية عارمة أدت إلى خلخلة عدد من الأوضاع السياسية السابقة، لكنها سرعان ما انتكست كي تكون ضحية بتناقضاتها الداخلية أو لعدة قوى استبدادية وتحكمية قديمة في أشكال وصيغ جديدة.

في سياق يتأكد فيه مسار تحول ما سمي بـ«الربيع العربي» إلى «خريف» أتى على عدد من الآمال الشعبية في الانتقال إلى أوضاع أكثر استقرارا من الناحية الأمنية وأكثر توفيرا للكرامة والعدالة والحريّة.

وفي المقابل يتكرس في بلادنا مسار إصلاحي هادئ ومتعقل يجمع بطريقة خلاقة بين مطلبي الإصلاح والاستقرار لدرجة أن بلادنا أصبحت تضرب مثلا في النضج والتعقل السياسي، وهو النضج الذي حال دون سقوط بلادنا في الاستهواء الذي مارسته بعض النكسات التي تعرضت لها بعض تجارب الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، وخروجها سالمة من بعض المطبات التي تعرضت لها التجربة الحكومية المتولدة عن انتخابات 25 نونبر 2011 على عكس ما كان يتمناه ويشتهيه البعض.

وفي ضوء الاستهداف التي تتعرض له المنطقة ومخططات التجزئة والتفتيت وإذكاء نيران الحروب الأهلية والنزعات الطائفية والحروب بالوكالة التي هيأت لها مناخات الاستبداد وانسداد كل آفاق التعبير والتغيير السلمي الديمقراطي، كما هيأت كل الظروف المواتية لتفريخ أكثر أنواع التطرف والغلو وأبشعها وأبعدها عن روح الإسلام وسماحته، تراجعت القضية الفلسطينية إلى الخلف، وصار عدد من الأخوة والأشقاء الذين يتصور أن يكونوا لها سندا وظهيرا خصوما وأعداء ومشاركين في إطباق الحصار على الشعب الفلسطيني ومساهمين في تجويعه وإذكاء الخلاف الفلسطيني والسير في اتجاه توسيع شقته، في حين نجد أن هناك وعيا متزايدا لدى الرأي العام الدولي ولدى عدد من الفاعلين السياسيين والمدنيين في الغرب بما يمثله الكيان الصهيوني من عبء على المنطقة وتهديد لاستقرارها، مما ضاعف من مواقف التضامن والمقاطعة للبضائع القادمة من المستوطنات.

يتكرس في بلادنا مسار إصلاحي هادئ ومتعقل يجمع بطريقة خلاقة بين مطلبي الإصلاح والاستقرار لدرجة أن بلادنا أصبحت تضرب مثلا في النضج والتعقل السياسي

وانطلاقا من مركزية القضية الفلسطيني لدى المغرب بجميع مكوناته، وهو ما يشهد له التضامن غير المشروط مع الشعب الفلسطيني نجدد دعمنا لمقاومة الشعب المتواصل للاحتلال وتواصل صموده وتضامننا معه في معاناته من الحصار الظالم المفروض عليه في غزة وعمليات التقتيل اليومية في الأراضي المحتلة حيث تصادر أراضيه وممتلكاته وتتوسع فيها المستوطنات وتنتهك فيه حرمات المسجد الأقصى وتنتهك حرمته وحرمة رواده ومصليه، وعمليات التهويد لمعالمه الدينية والتاريخية، وندعو إلى تكثيف عمليات التضامن والنصرة لهذا الشعب سياسيا وماديا، والتصدي لكل عمليات التطبيع التجاري أو الثقافي والعمل على تجريمها باعتبارها مساندة لأبشع عدوان على الأرض والإنسان في العالم المعاصر.

ويأتي مشروع قانون المالية في وقت تتزايد فيه التحديات في مجال تعزيز تأكيد سيادة بلادنا على أقاليمنا الجنوبية واستمرار خصوم وحدتنا الترابية في معاكسة بلادنا في سيادتها على تلك الأقاليم وتفرغ جارتنا الجزائر لتلك المعاكسة بجميع إمكاناتها المالية والبشرية وأجهزتها الأمنية و الدبلوماسية، واستغلال بعض الحساسية الحقوقية لبعض دول الشمال التي يقودها جهلها بالحقائق التاريخية والقانونية ومعطيات القانون الدولي للسقوط في شراك الدعاية الانفصالية، مما أدى إلى إنتاج مواقف سياسية ركبت عليها بعض مجموعات الضغط من أجل الشروع في المساس بمصالحنا الوطنية، وهو ما يقتضي بعد التحية للجهود اليومية التي تبدلها دبلوماسيتنا، تبني مقاربات جديدة قائمة على الحضور اليومي الفاعل رسميا ومدنيا ودبلوماسية حزبية وبرلمانية ومدنية بمقاربة تقوم على التواصل اليومي والتعريف بحقيقة الملف وتطوراته وفضح الدعاية التي يقوم بها الخصوم عوض الاكتفاء بدبلوماسية إطفاء الحرائق.

وهي مناسبة كي نقدم التحية للقوات المسلحة الملكية وقوات الدرك الملكي وقوات الأمن والقوات المساعدة وأفراد الوقاية المدنية وكل الأجهزة الساهرة على حماية أمن واستقرار أقاليمنا الجنوبية والعاملة على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وهي مناسبة كي نستحضر معاناة إخواننا المحتجزين في تندوف، بالمعاناة من الحصار وقمع أي سعي للمطالبة بالحقوق أو الاعتراض على الانتهاكات التي يتعرضون لها والمعاناة الناجمة عن المتاجرة في وضعهم الصعب وعن تحويل المساعدات الإنسانية الموجهة إليهم، كما هي مناسبة لنجدد دعوتنا للمنتظم الدولي لتحمل مسؤوليته في مطالبة الجزائر بالسماح لإجراء إحصاء للمحتجزين في المخيمات.

السيد الرئيس المحترم ؛
السادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

وفي هذا الصدد نعتبر أن رصيد بلادنا في مجال الإصلاحات السياسية ومواصلة بناء دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات وتعزيز التراكمات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان.

إننا نسجل التراكم المتواصل الذي تحققه بلادنا في مجال تعزيز حقوق الإنسان سواء على المستوى التشريعي من خلال المصادقة على عدد مهم من الاتفاقيات الدولية في مقدمتها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المُهينة، وكذلك البروتوكول الاختياري الملحق بها وحرص على مواصلة انخراطه في هذه المنظومة بمصادقته أو انضمامه إلى باقي البروتوكولات الاختيارية ولا سيما البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إضافة إلى التوقيع على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل إضافة إلى مراجعة العديد من القوانين ذات الصلة كالقانون الجنائي وانفتاح على مجموعة من الآليات الأممية المعنية بحقوق الإنسان والسير في استكمال متطلبات الانضمام إلى عضوية المحكمة الجنائية الدولية، أو على المستوى المؤسساتي بتعزيز الدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان وخاصة بتأسيس وتفعيل الدور الذي تقوم به اللجن الجهوية في الأقاليم الجنوبية المسترجعة، والدور الذي تقوم به المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كآلية لتأمين التنسيق والتتبع وإعداد ومتابعة تنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتها والنهوض بها والتعاون والتنسيق الدائم للمغرب مع مختلف هذه الهيئات والآليات الأممية سواء تعلق الأمر بمجلس حقوق الإنسان أو هيئات المعاهدات أو الإجراءات الخاصة أو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

إننا نسجل التراكم المتواصل الذي تحققه بلادنا في مجال تعزيز حقوق الإنسان سواء على المستوى التشريعي من خلال المصادقة على عدد مهم من الاتفاقيات الدولية

وفي هذا الإطار نحن مدعوون كما جاء في الخطاب الملكي في افتتاح هذه السنة التشريعية للإسراع بانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين يخول الدستور صلاحية تعيينهم لمجلسي البرلمان حتى يتسنى تنصيبها في أقرب الآجال وتفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيأة الوطنية للنزاهة. وتحيين قوانين عدد أخر منها وإقامة المؤسسات الجديدة التي أحدثها الدستور ونخص بالذكر بعض المؤسسات الحقوقية والرقابية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

وفي الوقت الذي نؤكد أنه لا مجال للتشكيك في التقدم الكبير في توسيع نطاق الحريات العامة والحق في التجمع والتظاهر، فإننا نسجل من حين لآخر بعض الخلل والانتهاكات لهذه الحقوق.

كما ندعو المؤسسات الحقوقية الوطنية المعنية إلى التركيز على المعضلات الحقوقية الحقيقية وذات الأولوية مع التركيز على مجال مسؤوليتها ونطاق اختصاصها عوض جر المجتمع إلى نقاشات عقيمة

وفي هذا الصدد ندعو إلى تفادي الاستدراج أحيانا إلى بعض الفخاخ التي تنصب لنا في هذا المجال، أو ردود الفعل غير المتناسبة مع بعض التصرفات الفردية أو السلوكات الاستفزازية، وتفاديا للتشويش على المكتسبات وتصديا لكل خرق في هذا المجال ومحاسبة المسؤولين عنه.

كما ندعو المؤسسات الحقوقية الوطنية المعنية إلى التركيز على المعضلات الحقوقية الحقيقية وذات الألوية مع التركيز على مجال مسؤوليتها ونطاق اختصاصها عوض جر المجتمع إلى نقاشات عقيمة حول قضايا من قبيل الإرث، والتي ينبغي الرجوع فيها لأهل الاختصاص والأهلية والمؤسسات الدستورية ذات الصلة، وهنا أذكر بقوله تعالي : " ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم".

وهو النهج الذي سار عليه المغرب في تدبير قضايا خلافية مثل قضية الإجهاض وتعديل النصوص القانونية ذات الصلة فكيف بقضايا حسم فيها وتمس مقتضيات دستورية أخرى لها صلة بمقومات البلاد وثوابتها الوطنية ؟؟

السيدان الوزيران المحترمان ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

لقد خرجت التجربة الحكومية التي يقودها حزبنا بعد إعادة تشكيل الأغلبية الحكومية الحالية أكثر نضجا وأكثر قدرة على تدبير العمل التشاركي وتجاوز صعابه وأكثر قدرة للتحرر من إكراهاته من أجل التوجه أكثر إلى الإنجاز وتنزيل مقتضيات البرنامج الحكومي وأولوياته التي تمت إعادة ترتيبها، مما أسهم في تحقيق عدد من الإنجازات غير المسبوقة والوصول إلى عدد من المحطات المفصلية ذات الصِّلة بتنزيل مقتضيات دستورية ذات أهمية قصوى.

ويعتبر الوصول إلى محطة إجراء الانتخابات الجماعية انجازا كبيرا كان الكثير يشكك في حدوثه بل يعمل بكل ما أوتي من قوة لعرقلته والتشويش عليه.

ارتفاع منسوب النزاهة في انتخابات 4 شتنبر 2015، رغم عدد من التجاوزات المرتبطة باستخدام المال للاستمالة الناخبين الذي يبقى في نهاية المطاف مرتبطا أساسا بمسؤولية الأحزاب السياسية و تأطيرها لمرشحيها

ولقد شكلت الانتخابات الجماعية ل4 شتنبر محطة مهمة كرست استثنائية النموذج المغربي المؤسس على ثنائية الإصلاح في ظل الاستقرار، وأكدت بما لا يقبل شكا بأن المغرب قرر قرارا لا رجعة فيه أن يواصل مسار البناء الديمقراطي ويتحمل تبعاته، وإرادة تصر على المضي في مسار تصاعدي لا يخضع لكل عوامل الشد والجذب إلى الوراء أو المحاولات التي تسعى لتقزيم تطلعات المجتمع المغربي نحو تعميق المسار الديمقراطي وتوطيد الحريات الفردية والجماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الفئات والجهات.

وفي هذا الصدد إذ نثمن نجاح بلادنا في هذا الاستحقاق الذي مكن من رسم مسار انتخابي جديد ببلادنا يمكن تلمسه جدته من خلال عدة مؤشرات منها :

- ارتفاع منسوب النزاهة في انتخابات 4 شتنبر 2015، رغم عدد من التجاوزات المرتبطة باستخدام المال لاستمالة الناخبين الذي يبقى في نهاية المطاف مرتبطا أساسا بمسؤولية الأحزاب السياسية و تأطيرها لمرشحيها.
- الاهتمام المتزايد بالعملية السياسية المتمثل في نسبة مشاركة مقبولة تعد بمزيد من الارتفاع، وهو الاهتمام الذي ظهر بوضوح مع المرحلة السياسية الجديدة التي أعقبت اعتماد دستور 2011 وانتخابات نونبر من نفس السنة التي أفرزت حكومة السيد عبد الإله بن كيران، ومتابعته للنقاش السياسي العمومي داخل البرلمان أو

خارجه وخاصة من خلال جلسة مساءلة رئيس الحكومة حول السياسة العامة.

- حرارة النقاش السياسي، حيث شهدت الانتخابات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا لحرارة النقاش السياسي بين الفرقاء. مما جعل التحول الملموس والايجابي المتمثل في إدراك الناخب المغربي لقيمة صوته واستعماله بطريقة فعالة، حيث ظهر بوضوح وبشكل متزايد في المشهد السياسي المغربي مفهوم التصويت العقابي.

وفي هذا الصدد اتضح بما لا يقبل تشكيكا أو نزاعا انه إن كان ينبغي اعتبار تصويت يوم 4 شتنبر يتضمن تصويتا عقابيا فانه لم يكن تصويتا عقابيا للحكومة وللأحزاب المشكلة لأغلبيتها أو للحزب الذي يقود الحكومة وهو حزب العدالة والتنمية بل كان تصويتا عقابيا للتحكم.

حيث إنه على الرغم من محاولات التشويش والابتزاز والالتفاف على إرادة المواطنين التي مارستها بعض قوى التحكم وعلى اختياراتهم إلا أننا شهدنا تناميا في درجة الوعي السياسي لدى المواطن ومعاقبة لعدد كبير ممن دبروا الشأن المحلي.

وَمِمَّا يدل على تزايد أهمية إدراك المواطنين لقيمة صوتهم من الناحية السياسية من خلال متابعة عملية التحالفات واستنكار التحالفات التي تمت في الاتجاه المعاكس لإرادة المواطنين مما أدى إلى إدخال مرشحين ووجوه تم إخراجها من الباب كي تعود من نافذة مترعة بسبب ثغرات النظام الانتخابي التي آن الأوان للعمل على سدها بطريقة نهائية، مما يفرض إصلاح القوانين الانتخابية لمحاصرة بعض الظواهر المسيئة للعملية الانتخابية.

عقلنة التحالفات الحزبية، فلأول مرة هناك محاولة جدية لعقلنة التحالفات الحزبية قبل تشكيل مجالس الجماعات ومجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم، بناء على منطق سياسي واضح، مؤطر ببيانات سياسية صادرة عن أحزاب التحالف الحكومي، رغم اصطدام هذا التوجه نحو العقلنة أحيانا ببعض الصعوبات المفهومة الناجمة عن مقاومة مفهومة للثقافة السياسية المترسخة منذ عقود فضلا عن استمرار بعض النزوعات التحكمية، لكن في المجمل كانت الحصيلة العامة إيجابية رغم بعض الاستثناءات.

ويمكن أن نقول دون تردد بعد انتخابات 4 شتنبر 2015 أن المغرب يتجه بخطى واثقة نحو انتخابات مُمأسسة برهانات سياسية حقيقية، تضعف بشكل واضح أطروحة انتخابات بدون ديمقراطية التي كثيرا ما أطرت النقاش العمومي في مراحل سابقة.

وهنا وجب أن نسجل للحكومة نجاحها في تدبير هذه الاستحقاقات إن على مستوى الإشراف السياسي من قبل رئيس الحكومة أو من جهة التدبير التنظيمي من قبل مختلف

القطاعات الحكومية المعنية، وهي إشارة إيجابية في اتجاه تعزيز مفهوم المسؤولية السياسية للحكومة ورئاستها، يتعين السير بها إلى أقصى مداها لإعطاء أحسن تأويل ديمقراطي لدستور 2011. عوض السير في الاتجاه المعاكس أو إعطاء رسائل توحي بعودة نمط من التدبير قرر المغرب من خلال الدستور الجديد أن يجعله جزءا من الماضي، وهي الإشارات الذي لن تكون نتيجته إلا التشكيك في جدوى التمثيل السياسي والمشاركة السياسية وإضعاف دور الأحزاب وإضعاف المؤسسات في أبعادها التشريعية والتنفيذية.

وأننا إذ نثمن حرص الحكومة على تحصين العملية الانتخابية من كل مظاهر الفساد الانتخابي وتحصين الإرادة الحرة للناخبين من كافة المؤثرات خاصة منها المالية وضرورة اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، فإننا نتحفظ ونرفض عملية التشهير التي تمت في حق عدد من المستشارين من خلال البلاغ الذي أصدرته اللجنة الحكومية لتتبع الانتخابات شملت 26 شخصا من بينهم 14 مرشحا أعلن الفوز عن 10 منهم بمقاعد في مجلس المستشارين فإننا نشدد على واجب احترام شروط المحاكمة العادلة والتي تتطلب أساسا احترام قرينة البراءة التي خرقها البلاغ الصادر عن اللجنة المذكورة إلى أن يثبت العكس.

نسجل للحكومة نجاحها في تدبير هذه الاستحقاقات إن على مستوى الإشراف السياسي من قبل رئيس الحكومة أو من جهة التدبير التنظيمي من قبل مختلف القطاعات الحكومية المعنية

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد في فريق العدالة والتنمية على أنه ينبغي أن تكون هذه الاستحقاقات الانتخابية التشريعية حاسمة لمستقبل للقطع مع تغول الفساد والتحكم ببلادنا، وان تترجم الرسائل السياسية التي تمخضت عن انتخابات 2 أكتوبر 2015 وما تلاها من تحالفات على مستوى مجالس الجماعات والجهات وعلى مستوى رئاسة مجلس المستشارين.

ينبغي أن تكون سنة استخلاص الدروس من نتائج انتخابات 4 شتنبر 2015 وتداعياتها، وأن تكون الانتخابات التشريعية مناسبة لإعلان نهاية التحكم، خاصة وانه قد تبين أن التناقض الحقيقي اليوم ليس هو التناقض بين الأغلبية والمعارضة، أو بين الحداثة والتقليد، بل انه تناقض بين القوى الوطنية المنبثقة والتي تسعى إلى تحقيق الانتقال الديمقراطي بشكل لا رجعة فيه، بين القوى من رحم المجتمع وبين التحكم والنفوذ الذي تبين انه يشتغل لحسابه الخاص، وبأساليب تسعى إلى رد عقارب الساعة وان ماكينته لا تستثني قريبا أو بعيدا أو حليفا أو مخالفا سياسيا.

ثانيا : حصيلة مشرفة لتنفيذ البرنامج الحكومي

السيدان الوزيران المحترمان ؛
السيدات والسادةً النواب المحترمون.

لقد جاء مشروع قانون المالية كي يكرس الحصيلة الحكومية، حصيلة مشرفة ويواصل تنزيل إيجابي لإجراءات البرنامج الحكومي، وفي هذا الصدد من المناسب استحضار المعالم الكبرى لهذه الحصيلة.

1 - على مستوى بناء المؤسسات الدستورية والرصيد التشريعي

لقد كانت الحصيلة التشريعية في هذه المرحلة ايجابية ومشرفة حيث تم إعداد مجمل القوانين التنظيمية، جلها من طرف الحكومة. بقي 5 قوانين فقط لدى الأمانة العامة للحكومة وسيتم إحالتها قريبا ويبقى علينا في المؤسسة التشريعية العمل على تسريع وتجويد المنتوج التشريعي كي نكون في الموعد على مستوى الآجال الدستورية لإصدارها، كما ننتظر إعداد وإحالة عدد من القوانين المهمة من قبيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي ومجلس الجالية المغربية بالخارج وقانون المجلس الوطني لحقوق الانسان.

2 - على مستوى الأوراش الكبرى للإصلاح

لقد جاء مشروع قانون المالية كي يثمن ويتمم عددا من الأوراش الإصلاحية الكبرى ويفتح عددا آخر ومن أهم تلك الأوراش التي تحققت فيها تراكمات كبيرة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر.

- **ورش إصلاح منظومة العدالة :** وهو الورش الذي يشهد تقدما دالا سواء من خلال إعداد خارطة طريق ميثاق إصلاح المنظومة القضائية أو من خلال إخراج قوانين تنظيمية مهيكلة من أجل تفعيل المجلس الأعلى للسلطة القضائية وتكريس مبدأ استقلالية القضاء وتخليق منظومة العدالة وتعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات وهو ما تحقق بالأمس من خلال إقرار مجلسنا في جلسته العمومية في الأسبوع الماضي القانون التنظيمي للسلطة القضائية والقانون التنظيمي للقضاة.

- **ورش الجهوية الموسعة :** تم تنظيم الانتخابات الجماعية والجهوية والتزمت الحكومة بالأجندة الزمنية التي أعلنت عنها من أجل ذلك في الوقت الذي شككت فيه مكونات سياسية من المعارضة في قدرة الحكومة على ذلك كما عملت على ضمان نزاهتها ووفرت

الشروط لنجاحها وانخراط المواطنين فيها وتوسع نسبة المشاركة فيها بنسبة مقدرة قاربت 54% وارتفاع مقدر في لوائح الناخبين ناهز 15.5 مليون مسجل (في اللوائح) وانتقال الأوراق الصحيحة من 5 مليون في 2011 إلى 7.4 مليون في 2015، وتراجع في الأوراق الملغاة من 18% إلى 11% كما أن عدد المرشحين بلغ 132.000 مرشح ولم يتجاوز عدد الشكايات المقدمة 1000 شكاية علما أن موضوع الجهوية لا يرتبط فقط بالانتخابات الجهوية بل أيضا بإرساء هيئات الجهوية المتقدمة باختصاصات وإمكانات جديدة.

- **المنظومة الجديدة للتعيينات :** حيث تم الإعلان عن حوالي 600 تعين 11%منهم نساء، صحيح تم احداث نقلة نوعية على مستوى هذه التعيينات وهي منظومة آن الآوان لتقييمها تقييما يمكن من إفراز أجود العناصر لشغل مناصب المسؤولية وبشكل يضمن الفعالية مع مطلب الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. وإرساء أُسلوب جديد لولوج الوظيفة العمومية يقطع مع الزبونية من خلال ما كان يعرف بالتوظيف المباشر واعتماد نهج جديد يجعل الولوج إلى الوظيفة العمومية قائما على أساس الشفافية والمساواة والكفاءة وتكافؤ الفرص.

- **ورش مكافحة الفساد :** من خلال المجهود المبذول على مستوى منظومة الصفقات العمومية ومنظومة الخدمات و ارتفاع عدد إحالة ملفات المجلس الأعلى للحسابات على القضاء، وإحالة قضايا الرشوة، وتحسن مناخ الأعمال وهو ورش ينبغي أن يتواصل من خلال إستراتيجية متكاملة وتدابير استباقية وقانونية ومسطرية وزجرية.

3 - حصيلة إيجابية على المستوى الاقتصادي

لقد جاءت هذه الحكومة في مرحلة اتسمت بمسار انحداري يهدد بفقدان السيادة الوطنية على القرار الاقتصادي هذا النزيف كان واضحا في عجز ميزان الاداءات الذي وصل نسبة 9% وعجز الميزانية العامة الذي بلغ 7.7% ومعدل البطالة بنسبة 8.7% واحتياطي العملة الصعبة ضعيف جدا مع تفاقم المديونية بمعدل 4 نقط كل سنة منذ 2009 وصلت قيمتها المالية 600 مليار درهم.

ولقد اعتمدت الحكومة وتحملت مسؤوليتها في استعادة عافية المالية العمومية حيث اعتمدت سياسة إرادية جريئة لتحقيق توازنات ماكرو اقتصادية مهمة حسنت من مستوى الموازنة العامة عموما من تفاقم المديونية، وهي السياسة التي أفضت إلى عدد من النتائج الايجابية التي تنطق بها عدد من الأرقام والمعطيات والمؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية نذكر منها :

- تحقيق معدل نمو يبلغ 5 في المائة اسهم فيه دون شك المستوى القياسي بالنسبة للمحصول الزراعي الذي بلغ حوالي 115 مليون قنطار وتراجع الفاتورة الطاقية ولكن ايضا أسهمت فيه سلسلة من الإصلاحات والتدابير الحكومية الجريئة من قبيل اصلاح صندوق المقاصة واعتماد نظام المقايسة ؛
- تراجع عجز الأداءات إلى 2,8 في المائة بعد أن كان قبل حوالي أربع سنوات في حدود 9 في المائة ؛
- تراجع العجز التجاري بحوالي 20,4 في المائة عن السنة الماضية ؛
- ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج بحوالي 5,2 في المائة ؛
- ارتفاع موارد الاستثمارات الأجنبية بحوالي 22,8 في المائة بما قيمته 24,2 مليار درهم وهو ما أدى إلى ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة إلى حدود 213 مليار درهم أي ما يعادل 6 أشهر و12 يوما مقابل أقل من أربعة قبل أربع سنوات ؛
- تراجع عجز الميزانية إلى 4,3 في المائة في سنة 2015 بعد أن كان العجز في حدود 7,7 في المائة سنة 2012 ؛
- تراجع معدل البطالة إلى 8,7 في المائة ؛
- التحكم في التضخم في حدود 1,8 في المائة بما يعنيه ذلك من تدعيم للقدرة الشرائية.

إن التحسن في كل تلك المؤشرات ستمكن المغرب خلال السنة المالية المقبلة من مواصلة الإصلاحات وتنزيل التوجهات الكبرى المعلن عنها في البرنامج الحكومي

إن التحسن في كل تلك المؤشرات ستمكن المغرب خلال السنة المالية المقبلة من مواصلة الإصلاحات وتنزيل التوجهات الكبرى المعلن عنها في البرنامج الحكومي.

4 - حصيلة إيجابية على المستوى الاجتماعي

لقد كانت الحصيلة الحكومية حصيلة دالة على المستوى الاجتماعي لكن هناك ثلاثة قطاعات، بذل فيها مجهود مهم ونخص بالذكر قطاعات الصحة والتعليم والسكن (700 ألف طالب المنح 330 ألف، تطوير الاجراءات المرتبطة بالحماية الاجتماعية : التغطية الصحية، التعويض عن فقدان الشغل، تامين التقاعد، التعويض على حوادث الشغل).

لكن سياسة التشغيل لازالت سياسة قطاعية ولم تتحول إلى سياسة أفقية؛ كما تم اعتماد مجموعة من البرامج والصناديق فعاليتهم تظل محدودة : صندوق التكافل الاجتماعي (نسبة الإنفاق 10%) وبالتالي فان الحكومة تمكنت من إطلاق ورش العدالة الاجتماعية وسياسة الحماية الاجتماعية عبر سلسلة من الإجراءات الدالة حسب الفئات المستهدفة.

السيدان الوزيران المحترمان ؛
السيدات والسادةً النواب المحترمون.

هناك مجموعة من المؤشرات والتصنيفات شاهدة على هذه الحصيلة.
إننا فعلا أمام حصيلة ايجابية في تنزيل البرنامج الحكومي وهو ما تشهد عليه الإشادة المتزايدة بالنموذج المغربي والثقة المتزايدة فيه كبلد استقرار وتنمية يسير في مسار البناء الديمقراطي والإصلاح السياسي وتأهله لدخول مصاف البلدان الحديثة والصاعدة، وكما تشير لذلك عدد من المؤشرات التي وردت في عدد من التقارير والتصنيفات الدولية.

فقد جاء المغرب أولا على صعيد دول شمال إفريقيا فيما يخص التنافسية الاقتصادية. وصنف التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصاد العالمي المغرب المرتبة 72 من بين 140 بلدا متقدما على كل من الجزائر التي احتلت المرتبة 87 وتونس المرتبة 92 ومصر المرتبة 116 وموريتانيا المرتبة 138.

فبعد الرتبة 99 عالميا التي حصل عليها في 2014 انتقل إلى الرتبة 78 خلال سنة 2015، ها هو الآن يربح 06 نقط أخرى في تقرير 2015-2016.

مما يعني أن المنتظم الدولي يعترف بالإنجازات المحققة، حيث يتم احتساب درجات المؤشر في إطار تعريف التنافسية بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التى تحدد مستوى إنتاجية الدولة، وذلك عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو 12 فئة أساسية، تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية.

وللذكر فقد سجلت 2015 تصنيف المغرب في الرتبة 24 في مجال الولوج الى تكنولوجيا المعلومات بتنقيط قدره 6.3، كما حصل على تصنيف مشجع في مجالات استعمال تكنولوجيا المعلومات من طرف الحكومة (الرتبة 41)، التأثير الاجتماعي لتكنولوجيا المعلومات (الرتبة 64)، الاستعمال الفردي (الرتبة 70)، المناخ السياسي والتشريعي (الرتبة 71).

وانتقل المغرب من المرتبة 115 سنة 2011 إلى الرتبة 71 في مناخ الأعمال حسب تقرير "دوينغ بيزنس 2015" للبنك العالمي بفضل الجهود الاقتصادية والتشريعية التي قام بها المغرب منذ تنصيب هذه الحكومة الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال في البلاد من خلال تعزيز الشفافية وتدعيم المنافسة وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المقاولات.

وصنفت مؤسسة «إف دي آي انتلجنس» المغرب ثانيا بعد جنوب إفريقيا في جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة مما يدل على الثقة المتزايدة في مناخ الأعمال.

كما احتل الرتبة الثالثة أفريقيا والسادسة عربيا وكأفضل بلد في شمال إفريقيا حسب تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما يعكس وجاهة الاختيارات السياسية التي قام بها المغرب خلال هذه المرحلة ووجاهة الاختيارات الحكومية التي بدأت تؤتي ثمارها.

السيدان الوزيران المحترمان ؛
السيدات والسادة النواب المحترمون.

ثالثا : تحديات ورهانات مشروع قانون المالية

على أساس هذه المكتسبات وسعيا إلى تثمينها يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2016، في إطار سياق خاص يعرفه المشهد السياسي حيث أن الأمر يتعلق بأخر سنة في الولاية الحكومية الحالية، وهي في نفس الوقت السنة الأخيرة من الولاية التشريعية الحالية 2011-2016 وما تفرضه من تحديات مشتركة بين الحكومة والمؤسسة التشريعية ومن هذه التحديات :

1. **تحدي استكمال إحالة وإصدار مشاريع القوانين التنظيمية** وفق الآجال المحددة في دستور 2011 في الفصل 86 من الدستور وتحدي تدبير الإكراهات الزمنية في ما تبقى من عمر الولاية الحكومية والتشريعية والتفاعل الجدي من قبل البرلمان بغرفتيه في إطار من التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وفي إطار من التوازن والتكامل بين مجلس النواب ومجلس المستشارين مع مراعاة جودة المنتوج التشريعي وما يقتضيه ذلك من مواصلة إعمال مقتضيات الديمقراطية التشاركية وتحضير المراسيم التطبيقية ذات الصلة بتنزيلها.
2. **تحدي استكمال إحداث المؤسسات الدستورية** سواء تعلق الأمر بمؤسسات جديدة ستحدث لأول مرة في المغرب طبقا لمقتضيات الدستور الجديد، أو تتعلق ببعض المؤسسات التي كانت موجودة وتمت دسترتها لأول مرة وبعضها الآخر مرتبط بقوانين ما زالت في مسطرة المصادقة التشريعية داخل المؤسسة البرلمانية لكن هناك شق متعلق بالبرلمان، كما هو الحال بالنسبة إلى المحكمة الدستورية.
3. **تحدي ربح المغرب لرهان الإعداد وتنظيم استحقاقات تشريعية** تستجيب لتطلعات المجتمع المغربي في أن تتجسد إرادته التي عبر عنها من خلال التصويت الحر على مستوى المؤسسات والاختيارات، واستخلاص الدروس من انتخابات 4 شتنبر بما تطرحه من تحدي ضمان الإعداد الجيد لانتخابات التشريعية القادمة ومواصلة مواكبة المكتسبات التي تحققت خلال الانتخابات الجماعية.
4. **الإطلاق الفعلي لورش الجهوية الموسعة** : عمل مشروع قانون المالية 2016 على تنزيل مشروع الجهوية الموسعة من خلال توفير الموارد المالية للجهات باعتبارها أمرا حيويا لتفعيل اختصاصاتها الجديدة على ضوء القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، كما أن مشروع قانون المالية 2016 ينظم عمليا ثلاث صناديق خصوصية مرتبطة بشكل مباشر بالجهات: صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات وصندوق حصيلة الضرائب المرصودة والمخصصة للجهات.
5. **تحدي تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية** خاصة أن مشروع قانون مالية

سنة 2016 سيكون بمثابة القانون المالي الأول الذي سيعمل على تنزيله. حيث أن التدبير العمومي سينتقل من تدبير مبني على قرارات إلى تدبير محدد ببرامج متعددة السنوات و تدبير محكوم بالنتائج بحيث أصبحت النفقات كلها محددة بالنتائج التي نسعى لتنزيلها.

6. **مواصلة إصلاح صندوق المقاصة ومواصلة التحكم في نفقاته** وذلك بتسجيل انخفاض مهم في مستوى نفقاته بمعدل ناقص ثلاثة (3-) نقط من الناتج الداخلي الخام مابين سنتي 2012 - 2014 وهو الإصلاح الجوهري الذي قامت به الحكومة وكان له الأثر الإيجابي على تحسن الموازنة العامة للدولة.

العزم على إصلاح أنظمة التقاعد لما يشكله إصلاحها من أهمية قصوى في تأمين ديمومتها وتأمين حق الأجيال المقبلة في تقاعد كريم في إطار التضامن بين الأجيال

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدان الوزيران المحترمان ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

بالرجوع إلى الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2016 نجد أنها تسعى لتجسيد إلتزامات البرنامج الحكومي خاصة. وتعزيز المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الأربع السابقة من عمر الولاية الحكومية : إنه قانون الالتزام بمواصلة الإصلاحات واستكمال بناء المؤسسات.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2016 يعد مشروعا طموحا يؤسس لجيل جديد من الإصلاحات الهامة التي ستكون دفعة قوية لمستقبل تدبير الشأن العام والحكامة الاقتصادية ببلادنا خاصة وأنه يدشن لجيل من الإصلاحات الهيكلية التي سيمكن تنزيلها من تأهيل بلادنا من ولوج سلم الدول الصاعدة.

والتي نكتفي هنا بالإشارة إلى عناوينها الكبرى :

1. مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية ؛
2. تنزيل الإصلاحات المرتبطة بالقانون التنظيمي للمالية وما يتعلق به من رفع لفعالية الإنفاق العمومي ؛
3. العزم على إصلاح أنظمة التقاعد لما يشكله إصلاحها من أهمية قصوى في تأمين ديمومتها وتأمين حق الأجيال المقبلة في تقاعد كريم في إطار التضامن بين الأجيال، وبالنظر أيضا لما يمثله هذا الإصلاح من أهمية اقتصادية اذ المحافظة على احتياطي معقول لهذه الصناديق هو محافظة على أرصدة مالية هامة في الدورة الاقتصادية

بما لذلك من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية فضلا عما له من أثار إيجابية على ديمومة هذه الأنظمة واستمرارها في الاضطلاع بأدوارها في مجال الحماية الاجتماعية التي تتزايد. وفيما يتعلق بإصلاح هذا النظام ندعو إلى اعتماد مقاربة شاملة ومتدرجة وتشاركية مع العمل على المحافظة على أكبر عدد ممكن من الحقوق المكتسبة وتحقيق الإصلاحات المعيارية وإبداع الحلول التي تمكن من جعل المشروع مشروعا ينخرط فيه الجميع وهو ما يقتضي فتح حوار عمومي مواكب لهذا الإصلاح وبذل جهد تواصلي من كل المعنيين به من منطلق المسؤولية الوطنية المشتركة في مثل هذه الإصلاحات الهيكلية، وتجنب المقاربات الأحادية أو المقاربات المبنية على المزايدات وتعويم المشكل والتهرب من مسؤولية مواجهته.

4. مواصلة إصلاح صندوق المقاصة بعد التقليص ب 70 في المائة من نفقاته بين سنتي 2012-2015، وهو التقليص الذي لم يأت بين عشية وضحاها بل جاء نتيجة تفكير استراتيجي حكومي اعتمد المنهجية التدريجية، ساعدت عليه الوضعية الدولية لأسعار النفط الخام ومشتقاته.

لقد واصلت الحكومة اعتماد مبدأ مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين مع المحافظة على التوازنات المالية، وذلك عبر تفعيل نظام مقايسة أسعار المحروقات ودعم سعر غاز البوتان والمواد الغذائية، ورفع الدعم عن المحروقات، وإغلاق حساب تعديل أسعار المواد النفطية السائلة، فضلا عن تقليص حصيص الدقيق الوطني المدعم بـ 500 ألف قنطار خلال الأسدس الثاني لسنة 2015 حيث بلغ إجماليا 8 مليون قنطار.

ونؤكد أنه مع الحاجة إلى مواصلة ورش إصلاح نظام المقاصة يتعين على الحكومة أن تواصل توسيع سياساتها الاجتماعية الاستثمارية لسد العجز الحاصل في المجال الاجتماعي على مستويات متعددة وفق منظور شمولي يجاوز بين مقتضيات التحكم في التوازنات المالية والتحكم في التوازنات الاجتماعية.

5. إحداث حوالي 26.000 منصب شغل في الوظيفة العمومية فضلا عن مناصب الشغل التي ستحدث عبر الاستثمار العمومي المقدر بحوالي 189 مليار درهم على اعتبار ما سينتج عنه من إحداث لمناصب شغل على مستوى القطاع الخاص.
6. الإجراءات المرتبطة بدعم المقاولة وتحفيز الاستثمار وخاصة ما يتعلق بتسريع تنزيل المخطط الصناعي ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتسريع آجال الأداءات وإرساء نظام الأفضلية الوطنية للمقاولات المغربية وتفعيل حصة 20 في المائة من الصفقات العمومية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مراجعة الضريبة على أرباح الشركات في ما يتعلق بالشركات التي لا تتجاوز أرباحها مليون درهم.
7. توسيع الإجراءات الاجتماعية لتحقيق التوجه المتمثل في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ودعم التماسك الاجتماعي وتوفير فرص الشغل الكريم وتنزيل المشروع

الوطني المتعلق بالعالم القروي والموجه لحوالي 12 مليون مغربي موزعين على حوالي 24.290 دوار وذلك من أجل إنجاز حوالي 20.800 ألف مشروع بغلاف مالي يبلغ 50 مليار درهم مقسمة على سبع سنوات تقوم على سد الخصاص على مستوى الطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب والصحة والتعليم في العالم القروي.

8. مواصلة الجهد المبذول من اجل دعم التماسك الاجتماعي من خلال الصندوق المخصص لهذا الغرض وذلك بمواصلة دعم نظام المساعدة الطبية "راميد" الذي تجاوز عدد المؤهلين للاستفادة منه 8.5 مليون شخص ليصل إلى 8,78 مليون مؤهل للاستفادة إلى حدود 10 يوليوز 2015. وبهذا ستنتقل ميزانية الصحة إلى 13,1 مليار درهم بعد أن كانت في حدود 8 مليار سنة 2008. ومواصلة التوسع لبرامج اجتماعية أخرى من قبيل برنامج "تيسير" حيث سيبلغ عدد التلاميذ والتلميذات المؤهلين للاستفادة منه 828.400 تلميذ وتلميذة، وبرنامج "مليون محفظة" في إطار المبادرة الملكية سيصل عدد المستفيدين منه إلى 3,91 مليون تلميذ وتلميذة.

والرفع من عدد المرشحين للاستفادة من المنحة بحيث سيصل إلى 330 ألف طالب وطالبة بعد أن كان في حدود 182 ألف سنة 2012 بزيادة تقدر بحوالي 150 ألف ممنوح جديد فضلا عن تنزيل نظام التغطية الصحية للطلبة والمرشح أن يستفيد منه حوالي 250 ألف طالب.

كما يتزامن هذا المشروع مع ولوج صندوق دعم التماسك الاجتماعي مجالا جديدا هو برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل النهوض بحقوق هذه الفئة وتحسين ولوجه إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتنزيل مقتضيات الدعم للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى الذي رصد له برسم سنة 2015، حوالي 196 مليون درهم والذي شرعت المعنيات بالأمر في تلقي الدعم المخصص لهن فيه بأثر رجعي بعد استكمال الترتيبات التنظيمية والإجرائية.

9. تضمن المشروع أيضا إجراءات تتعلق بمحاربة البطالة وإنعاش وتوفير التشغيل سواء على مستوى برامج "إدماج" و"تأهيل" أو التشغيل الذاتي أو البرامج المرتبطة بالتحفيز والمتعلقة بتشجيع الإدماج في المقاولات فضلا عن إرساء نظام التعويض عن فقدان الشغل.

كما أن سنة 2016 ستكون سنة تنزيل ورش الجهوية عن طريق إحداث كل من صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي ورفع المساهمة المالية المخصصة للجهات لتصل إلى 4 مليار درهم في أفق 10 مليار درهم سنة 2020 بالإضافة إلى تسريع الإصلاحات المتعلقة بعدد من القطاعات والمتمثلة في القضاء والقانون التنظيمي لقانون المالية والديمقراطية التشاركية وباقي الإصلاحات المرتبطة بتنزيل أحكام الدستور الجديد.

فضلا عن عدد من التدابير المالية والضريبية والجمركية التي سيأتي التفصيل فيها خلال الجزء الثاني من مداخلة فريقنا.

رابعا : ملاحظات واستدراكات

إننا إذ نثمن إجمالا المقتضيات التي جاء بها مشروع القانون، من اللازم أن نختم مداخلتنا ببعض الملاحظات الاستدراكية والتساؤلات.

1. **الملاحظة الأولى تتعلق بسياسة استعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية** التي سطرت في البرنامج الحكومي والتي حققت فيها الحكومة إنجازات تشهد بها كافة المؤشرات بجميع حيثياتها لكن الرهان يبقى هو تحصين هذه السياسة وتعزيزها واستدامتها بشكل يضمن ربطها أكثر بالقيادة السياسية للحكومة وبرنامجها الحكومي وبوضع الآليات المؤسساتية لاستمرارها وليس بعوامل ظرفية من قبيل تراجع نفقات المقاصة أو تراجع الفاتورة الطاقية.

الملاحظة الثالثة ترتبط بإحدى نقط الضعف الجوهرية المتمثلة في إصلاح النظام العقاري وهو واحد من المداخل الأساسية للاستثمار وإصلاحه يضمن تثمينا حقيقيا له وضمانا لتطور الاقتصاد الوطني

2. **الملاحظة الثانية ترتبط بفعالية الاستثمارات العمومية**، وهو أمر مرتبط بمجموعة من القوانين والمؤسسات التي جاءت في البرنامج الحكومي والتي تنزيلها مرتبطة بتطوير وإنعاش الاقتصاد الوطني : المحافظة على مجهود الدولة في الاستثمار العمومي، الصفقات العمومية، مؤسسات الائتمان، شراكة قطاع عام خاص، القطب المالي لدار البيضاء، مجلس المنافسة، تحسين مناخ الأعمال، إجراءات مهمة لفائدة المقاولة.... وقد جاء قانون المالية لهذه السنة من أجل استكمال هذه الترسانة من الإصلاحات القانونية لكن سؤال الإصلاح الضريبي ما زال معلقا وهذا الإصلاح ما زال ينتظر التنزيل بمنطق شمولي وليس تجزيئي.
3. **الملاحظة الثالثة ترتبط بإحدى نقط الضعف الجوهرية المتمثلة في إصلاح النظام العقاري** وهو واحد من المداخل الأساسية للاستثمار وإصلاحه يضمن تثمينا حقيقيا له وضمانا لتطور الاقتصاد الوطني.

4 . الملاحظة الرابعة ترتبط بضمان تمويل دائم الاقتصاد الوطني

يعتبر دور الدولة في تمويل الاقتصاد محوريا ارتباطا بدورها في التنمية خاصة وأن هامش الدولة في تمويل الاقتصاد أصبح له تأثير على شروط تمويل القطاع الخاص من خلال الضغط على أسعار الفائدة، ففي الوقت الذي راهن المغرب على استمرارية الأوراش الكبرى للاستثمار عرف معدل الادخار منحى تنازليا خاصة أمام تفاقم حاجيات التمويل وتراجع معدل الاستثمار، وهو ما يبرر اللجوء المتواصل للخزينة إلى السوق الدولية من أجل التخفيف من حدة تراجع الادخار الداخلي لتمويل النمو بحيث سجلت مديونية الخزينة ارتفاعا بمعدل سنوي بلغ 3.9 نقطة ما بين 2009 و2014 إلا أن الهامش أصبح ضيقا للاستمرار في هذا المنحى.

كما أن نهج البنوك لسياسة جد حذرة تجاه المقاولات باعتماد ضمانات إضافية لتمويل المشاريع وفرض مكافأة مرتفعة للمخاطر وارتفاع كلفة الموارد إثر تراجع وتيرة تطور الودائع ساهم في تباطؤ توزيع القروض البنكية ابتداء من سنة 2009 نظرا للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانعكاساتها حيث لم تتجاوز ما بين 2013 و2014 نسبة 3 % مقارنة مع 16% خلال السنوات الأولى لبداية الألفية الأمر الذي ساهم في ضعف تمويل الاقتصاد الوطني.

ورغم تحسن احتياطات الصرف التي تعتبر من بين أهم مصادر السيولة خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى معدل 214 مليار درهم أي تغطية حاجيات ستة أشهر و15 يوما؛ مما يستدعي مراجعة السياسة النقدية المغربية بإعادة النظر في اعتماد بلادنا لسعر الصرف الثابت ومدى مساهمته الفعلية في توفير سيولة كافية لتمويل الاقتصاد الوطني خاصة وان مجموعة من الدول اعتمدت نظام سعر الصرف المتحول كان له آثار ايجابية على السيولة.

وعموما فإن إشكالية التمويل خلال السنوات المقبلة تبقى رهينة باستقطاب أفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعبئة الادخار خصوص من خلال البنوك التشاركية.

5. الملاحظة الخامسة تتعلق بتحصين مناعة الاقتصاد الوطني

تنبغي الإشارة في هذا الصدد أنه في ظل استمرار ضعف معدلات النمو بالاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الرئيسي لبلادنا، حيث لا يزال انتعاش الاقتصاد الأوروبي معتدلا وهشا، في حين لا يعرف النمو في البلدان الناشئة والبلدان النامية الاستمرارية اللازمة، بسبب تراجع النمو المتوقع في كبرى الدول الناشئة كالصين والبرازيل، والبلدان المصدرة للنفط كروسيا، في ظل ذلك يتوقع أن يسجل حجم الطلب الخارجي على البضائع الموجه نحو المغرب نموا بحوالي 4,4% سنة 2015 و4,1% سنة 2016، بعد تسجيل نسبة 3,3% سنة 2014.

كما أن فاتورة الطاقة ستعرف تطورا مهما نتيجة تراجع عام لأسعار أهم المواد الأولية في الأسواق الدولية فمع متم غشت 2015، انخفضت قيمة واردات المغرب من الطاقة بنسبة 30% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة، لتسجل 46,1 مليار درهم، وهو ما يمثل 19% من إجمالي واردات السلع مقابل 25% سنة 2014.

هذا إضافة إلى أنه مع نهاية غشت 2015، بلغت صادرات الفوسفاط ومشتقاته 30,4 مليار درهم، بزيادة 19,5% مقارنة مع سنة 2014 وبنسبة 9% مقارنة مع متوسط السنوات الخمس الماضية، وذلك بعد انتعاش في متوسط أسعار التصدير بنسبة 29%، على الرغم من انخفاض حجم الصادرات بنسبة 7%. وبالتالي ارتفعت حصتها في إجمالي صادرات السلع إلى 21,3% مقابل 19% سنة 2014.

وبناءا عليه فإن الظرفية الخارجية قد تكون لها أثار على الاقتصاد الوطني كما أنه مع سياسة الانفتاح التي تبناها يبقى عرضة لمجموعة من التقلبات على الصعيد الدولي (أسعار المواد الأولية، النمو عند الشركاء ...) هذا دون إغفال القضايا الأمنية في المنطقة والمحيط الجيوسياسي.

كما أن امتصاص تبعات الأزمة المالية الأخيرة كان له تأثير كبير على أداء الاقتصاد الوطني إذ أنه أدى إلى اختلال التوازنات الماكرو اقتصادية نتج عنه تراكم سريع للمديونية سيكون له تأثير سلبي على النمو مستقبلا.

إن تكلفة الأزمة الأخيرة ما كان أن تكون بنفس الوقع لو كانت هناك مرونة أكبر في تدبير الاستقرار الماكرو اقتصادي (سعر الصرف ثابت، دعم الاسعار). لدى يجب وبشكل استعجالي وضع آليات و ميكانزمات كفيلة بتدبير المخاطر الخارجية.

6. الملاحظة السادسة تتعلق بتقوية النموذج التنموي بتحفيز الطلب والرفع من فعالية الاستثمار

يعتبر توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن، يرتكز على مواصلة دعم الطلب وتشجيع العرض عبر تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة من أهم أولويات الحكومة لتحقيق التطور المنشود للنموذج الاقتصادي الوطني، وفي هذا الإطار يسجل بايجابية المجهودات الحكومية الخاصة بدعم العرض الإنتاجي للقطاعات الموجهة للتصدير وذات القيمة المضافة العالية والمنتجة للثروة وفرص الشغل، لكن يبقى معدل النمو الاقتصادي مرتبطا بالظروف المناخية وذلك بالرغم من انخفاض مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام والتي تشكل حاليا 10% حسب بيانات القاعدة الجديدة لسنة 2007 الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط.

كما أن الطلب الداخلي ساهم في معدل النمو الاقتصادي بنسبة تقدر ب 3,7 نقاط ما بين 2008 و2014 مقابل معدل يفوق 7,4 نقاط كل سنة ما بين سنة 2003 و2008، مما أثر سلبا على دينامية النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة في حين مكنت دينامية الطلب الداخلي من التقليص من حدة الصدمات الداخلية والخارجية بداية الألفية.

هذا إضافة إلى ضعف معدل فعالية الاستثمار الوطني والذي يعتبر عنصرا أساسيا في قياس الوحدات الضرورية من معدل الاستثمار من أجل الحصول على نقطة من الناتج الداخلي الخام وهو يتراوح ببلادنا ما بين 5 و6 في حين يصل مستوى هذا المعامل ما بين 3 إلى 4 لدى الدول المتقدمة والصاعدة وهو ما يؤشر على ضعف فعالية ومردودية الاستثمار لارتباطها المباشر بضعف الرأسمال البشري المؤهل، ذلك أن أكثر من ثلث الساكنة النشيطة لا تتوفر على أي شهادة، مما يؤدي إلى ضعف جودة المؤسسات.

7. الملاحظة السابعة : تتعلق بالحاجة إلى جيل جديد من الإصلاحات

قام المغرب بمجموعة من الإصلاحات مكنت من تحسين أداء الاقتصاد الوطني لكنها لم تمكنه من تعزيز مناعته ضد التقلبات الظرفية، لدى يجب مراجعة النموذج التنموي الوطني عبر مباشرة جيل جديد من الإصلاحات لمعالجة جملة من الاختلالات وتجاوز عدد من إكراهات النمو الاقتصادي بالمغرب ومنها:

- ضعف مردودية وحكامة العقار؛
- ضعف الرأسمال البشري المؤهل؛
- اختلالات على مستوى النظام الضريبي وسوق الشغل؛
- الاختلالات المتعلقة بالنظام القضائي؛
- فعالية المؤسسات (إشكالية التنسيق وإلتقائية السياسات).

إن المحافظة على التوازنات الماكرو اقتصادية في ظل تزايد المطالب الاجتماعية سيبقى أكبر تحدي بالنسبة للمغرب ما لم يتم إنجاز إصلاحات جديدة من شأنها الرفع من قدرات اقتصادنا بشكل بنيوي وتعزيز مصداقية المغرب لدى الشركاء السياسيين والمؤسسات المالية الدولية ولدى المستثمرين المغاربة والأجانب. وهو ما يتطلب تعزيز الحكامة السياسية وتقييم السياسات العمومية، وهي إشكالية سياسية أولا ومؤسساتية وعملية ثانيا بمنطق شمولي وليس تجزيئي.

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدان الوزيران المحترمان ؛
السيدات والسادةً النواب المحترمين.

هذه قراءة عامة في مشروع قانون المالية لسنة 2016 وفي سياقاته ومستجداته، فضلا عن عدد من الملاحظات الاستدراكية ذات الصلة بالتحديات التي لا ما زالت تواجه اقتصادنا الوطني نعتقد أن مشروع قانون المالية يشكل خطوة هامة في سبيل الاستجابة لها، كما أن تنزيل الإصلاحات الهيكلة التي باشرتها وما تزال تباشرها من شأنها أن تؤهل المغرب لمزيد من النجاحات كي يدخل بخطى واثقة إلى نادي الدول الصاعدة.

ودون شك فإن الجزء الثاني من المداخلة سيسهم في تجلية الجوانب الأخرى.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مشروع قانون المالية برسم سنة 2016
- الشق الاقتصادي والمالي -

مداخلة النائب ادريس صقلي عدوي

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات النائبات والسادة النواب المحترمين.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2016. إن ما سأقدمه اليوم بين أيديكم هو الوجه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لمشروع قانون المالية لسنة 2016. لن أدخل في التفاصيل، لن أنصرف للزبدة ولا الشعير والذرة، هل هو موجه لتغذية الإنسان أو الحيوان أو لحاجات أخرى، لن أتطرق للطائرات والقطارات، لكن سأحاول بعون الله وقوته، أن أقف عند التوجهات الكبرى للمضامين الأساسية والفلسفة المؤطرة لهذا المشروع سأتناول لونه وطعمه وتحدياته ...

والسؤال الأساسي هو : أي أثر مباشر لمشروع قانون المالية على الحياة اليومية للمواطن والمواطنة في المدينة والقرية والجبل والسهل؟

إن قناعاتنا، السيد الوزير أن مصداقية السياسات والبرامج العمومية تتحدد بما ينجم عنها من أثر إيجابي مباشر على الحياة اليومية للمواطن، خاصة وأن التنمية السيد الوزير هي تنمية الإنسان من أجل الإنسان وللإنسان.

باستحضار السياق السياسي والاقتصادي الذي طبع إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 والذي نتج عنه تحديد الفرضيات المؤطرة للمشروع وكذا المقتضيات والإجراءات المالية والضريبية التي جاء بها والتي بالتأكيد لها تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا أسمحوا لي أن أتقدم بهذا التحليل الاقتصادي والمالي للمشروع، الذي يعبر عن قراءتنا كفريق العدالة والتنمية لمضامين مشروع قانون المالية 2016.

أولا: الالتزام بتنزيل البرنامج الحكومي

لعل الطابع الخاص لهاته السنة هي أنها تعتبر سنة ختم الولاية التشريعية التاسعة الأمر الذي يلزمكم أخلاقيا السيد الوزير التذكير بالتزاماتكم الواردة في البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة في يناير 2012.

لقد سطر البرنامج الحكومي خمس توجهات كبرى لعل أهمها المرتبط بالشق الاقتصادي:

- التوجه الثالث المتعلق بمواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو.

■ التوجه الرابع المرتبط بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية خصوصا التعليم، الصحة والسكن ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والأجيال والجهات.

خاصة السيد الوزير وأنكم اليوم يمكن بكل صدق ومسؤولية أن نهنئكم على ما قمتم به على مستوى:

- تنزيل الإصلاحات الكبرى المرتبطة بإصلاح نظام المقاصة، العدالة، ....
- على الاستقرار والأمن اللذان تعرفهما بلادنا.
- على هذا المسار التنموي الذي انطلق والذي نشق به الطريق نحو دولة صاعدة ولم لا دولة متقدمة إنشاء الله.

البارحة مسؤول جزائري قال : لو كان للمغرب نفط مثل الجزائر لكان مثل ألمانيا، نحن عندنا أكثر من النفط، لدينا الإنسان المغربي، لدينا النبوغ المغربي، لدينا النخوة المغربية، لدينا الكرم المغربي، لدينا الشجاعة والشهامة، لدينا الأخلاق المغربية وهي رأسمالنا اللامادي الذي نراهن عليه أيضا في ازدهار بلادنا وتحقيق التنمية المنشودة.

تسلمتم المسؤولية السيد الوزير في ظل سياق اقتصادي عالمي وإقليمي ومحلي مضطرب؛ فالأرقام في قانون مالية 2012 كانت معبرة ودالة.
تسلمتم المسؤولية والمغرب على فوهة بركان...
تسلمتم المسؤولية والمغرب على شفا حفرة...

3 أرقام معبرة عن هذا الإرث الثقيل وما تحقق خلال 4 سنوات:

- عجز الميزانية انتقل من 7.2% (سنة 2012) إلى 4.9% (سنة 2013) إلى 4.3% (2015 سنة) إلى 3.5% (2016 سنة)؛
- <u>عجز ميزان الأداءات :</u> انتقل من 9.5% (سنة 2012) إلى 2 % (2014 سنة) ؛
- <u>معدل المديونية :</u> تقلص الوثيرة السنوية لارتفاع معدل المديونية 1.9 نقطة من الناتج الداخلي الخام (PIB) نهاية سنة 2014 مقابل 3.8 نقطة (مابين سنتي 2009 - 2013) ؛
- نسبة التضخم : استقرت في حدود 1.8 بينما كانت 2.8 : 2002 سنة وفي حدود 3.3 % سنة 2006 و3.7 % لسنة 2008 فهذه أرقام معبرة ولا تحتاج إلى تعليق.

السيد الرئيس المحترم :

كانت أمامكم تحديات سأقف عند بعضها :

1 - استعادة التوازنات ماكرو اقتصادية

- نسبة النمو 2.7 % سنة 2012 وعملتم بجد واجتهاد لتبلغ 4.4 % سنة 2013 ومع احتمال أن يصل إلى 5 % سنة 2015 ؛
- تحسن ملموس لعجز الميزان التجاري لاسيما على مستوى الصناعات التصديرية والفاتورة الطاقية ؛
- مستوى قياسي لاحتياطي العملة الصعبة (6 أشهر و13 يوم من الواردات) ؛
- عجز الميزان التجاري 14 % في سنة 2013 إلى 12 % في سنة 2014 ؛
- تطور الميزان التجاري من 71 % إلى 81.3 % (صادرات السلع والخدمات).

2 - تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

وهنا اسمحوا لي السيد الوزير، إننا لا نريد مغربا يسير بسرعتين، ولا نريد مغربا نافعا وآخر غير نافع، لا نريد مغرب القرية والمدينة ينبغي أن نحطم هذه الثنائية. وأعتقد أنتم سائرون في هذا الاتجاه.

اليوم ما خصص للتنمية القروية والمناطق الجبلية خير دليل وجواب على هذا التساؤل وعلى كسر هذه الثنائية أكثر (50 مليار درهم تهم 12 مليون مواطن و24 ألف دوار).

وهنا اسمحوا لي أن أفتح قوسا كبيرا لهذا المحور، ليس علاقة بالمادة 30 فهذا موضوع حسمناه على مستوى تصويتنا لهذه المادة فالذي أساء إلينا لن نسيء إليه لكن لا بأس من إبداء بعض الملاحظات للتاريخ :

قناعتنا أنه لا تنمية في المغرب بدون تنمية قروية و لا تنمية قروية بدون تنمية فلاحية.

- التنمية القروية هي سياسة من أجل نمو فلاحي ؛
- التنمية القروية هي سياسة لتدبير الموارد الطبيعية ؛
- التنمية القروية هي سياسة لدعم التشغيل القروي و محاربة الفقر ؛
- التنمية القروية هي سياسة من اجل تنويع الأنشطة القروية ؛
- التنمية القروية هي سياسة لتجهيز العالم القروي ؛
- التنمية القروية هي سياسة تستهدف استفادة الساكنة القروية من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

صحيح أن المرسوم المحدد لاختصاصات وزارة الفلاحة يشير إلى مهمة اقتراح وإعداد والسهر على تنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الفلاحة والتنمية القروية بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية.

صحيح أنه أحدثت داخل وزارة الفلاحة مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية وهنا لابد أن أذكر للتاريخ أن مجلس النواب وهذا فخر لك السيد الرئيس في إطار البرنامج السنوي للجنة مراقبة المالية العامة لسنة 2015 قد اختار 14 يناير 2015 موضوع يتعلق بصندوق التنمية القروية وطرح مجموعة من الأسئلة والإستشارات على المجلس الأعلى للحسابات الذي يقوم اليوم بعملية مراقبة سير هذا الصندوق والذي أدخله ضمن برنامجه، مطلوب منه أن يجيب عن أسئلتنا،كما أن مجلس النواب اختار في يونيو 2015 موضوع التنمية القروية في إطار تقييم السياسات العمومية.

إن الهدف من تقليص الفوارق الاجتماعية هو ضمان توزيع عادل للثروات، لا نريد فوارق طبقية فاحشة لا نريد أن يبقى فقط 20%من المغاربة عندهم 80% من الثروة الوطنية أو أكثر.

إن الهدف من تقليص الفوارق الاجتماعية هو ضمان توزيع عادل للثروات، لا نريد فوارق طبقية فاحشة لا نريد أن يبقى فقط 20% من المغاربة عندهم 80% من الثروة الوطنية أو أكثر

لسنا ضد الاغتناء (الله يزيدهم) لكن نحن مع سياسة محاربة الفقر والهشاشة التي نهجتموها.

هناك أرقام مطمئنة في هذا المجال.

- معدل الفقر حسب التقرير الاقتصادي والاجتماعي، السيد الوزير، إنتقل من معدل 21% إلى 16.5% إلى 6.2% وهذا تطور إيجابي ؛
- برنامج دعم الأرامل في وضعية هشة والذي بلغ غلافه المالي 196 مليون درهم في 2015 ؛
- انخفاض معدل البطالة من10 % إلى نسبة 8.7% وهو أدنى معدل تم تسجيله منذ سنة 2012 ؛
- صحيح هناك إستراتيجية وطنية للشغل (أكبر مضامينها : وضع الشغل في صلب السياسة العمومية) وإحداث اللجنة الوزارية للشغل وإحداث أكثر من 100 ألف منصب شغل في عهدكم في القطاع العام.

لكن اسمحوا لي السيد الوزير أن ندعو الحكومة لنهج مزيد من الصرامة في الحد من الفوارق الاجتماعية التي تعرفها بلادنا وذلك ب:

- الانخراط الجاد في إصلاح التعليم وإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية (ما قدمه السيد وزير التربية الوطنية من أرقام صادمة (شهد شاهد من أهلها) 78% من تلاميذ المستوى الابتدائي لا يفهمون ما يقرؤون 8 مليون مغربي أمي بنسبة 32% من الساكنة.
- تعزيز وتحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية، صحيح أن نصف الميزانية مخصص للقطاعات الاجتماعية (التربية الوطنية والتعليم العالي 56مليار درهم

والصحة 14 مليار درهم حيث كانت الميزانية 8 مليار في 2008). تفعيل التغطية الصحية للطلبة 100مليون درهم ل 250 ألف طالب.

3 - وقف نزيف الميزانية العامة

- أوقفتم نزيف التوظيف المباشر، اليوم التوظيف يخضع لمباريات ولمعايير الاستحقاق والكفاءة ولو كان ابن وزير أو ابنة برلماني ؛
- أوقفتم نزيف الإضرابات المتكررة التي شلت المدارس العمومية والجماعات والمؤسسات الصحية ؛
- أوقفتم نزيف المقاصة الذي كان يستهلك 57 مليار درهم من الميزانية العامة سنة 2012 أي ربع ميزانية الدولة وهنا اسمحوا لي أن أذكر أن لجنة مراقبة المالية العامة أعدت تقريرا مهما في يوليوز 2014 حول منظومة المقاصة تضمن 14 توصية صودق عليها بالإجماع من طرف المجلس والتزمت بها الحكومة ؛

أوقفتم نزيف المقاصة الذي كان يستهلك 57 مليار درهم من الميزانية العامة سنة 2012 أي ربع ميزانية الدولة

- إصلاح نظام التقاعد بالمغرب أصبحت له أولوية استعجالية ومصيرية، بحيث سجل عجز 936 مليون درهم سنة 2014 بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد ويصل إلى 2.2 مليار درهم سنة 2015 خاصة وأن كل يوم يتأخر فيه الإصلاح يكلف 60 مليون درهم، السيد الوزير، هناك رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وهناك رأي المجلس الأعلى للحسابات، وهما صمام أمان هذا الإصلاح الذي ينبغي أن نتوكل على الله وننطلق فيه. ودائما في إطار الحوار مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، كما ينبغي أن نؤكد أن لجنة مراقبة المالية العامة اشتغلت على هذا الملف وكان من مواضيع البرنامج السنوي للتقارير الموضوعاتية، حيث استمعت إلى عرضي المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

4 - النموذج التنموي المغربي

سؤال النموذج التنموي المعتمد في بلادنا سؤال يستوقفنا دائما، تطرح عليه أسئلة متعددة وعوائق مختلفة، سؤال الانتاجية والمردودية وسؤال التنافسية.

- ضعف مردودية الاستثمار : (فعالية الاستثمار بالمغرب ما بين 5-6 بينما في الدول المتقدمة مابين 3-4) ؛
- ضعف الرأسمال البشري : (ثلث السكان الناشطين لايتوفرون على شهادة : رغم الجهد الاستثماري العمومي الذي تجاوز 189 مليار درهم) ؛
- ضعف فعالية وحكامة المؤسسات والتقائية السياسات العمومية ؛

- ضعف مردودية وحكامة العقار، لهذا لا بد من إقرار عدالة مجالية فيما يخص توزيع المجهود الاستثماري على الجهات.

وهنا نثمن إصدار مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار وكذلك التقرير المتعلق بالعقار العمومي المعبأ للإستثمار وهنا استوقفنا رقم بحيث يبلغ الرصيد العقاري للدولة 1.7 مليون هكتار بقيمة تقدر ب 567 مليار درهم.

نسجل بإيجاب كذلك ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للمغرب سنة 2014 وأفاق إيجابية بالنسبة لسنتي 2015 و2016 حيث بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المغرب 30 مليار درهم في سنة 2014 بزيادة 8.6 % (سنة 2013).

5 - الجهوية الموسعة

تعتبر الجهة اليوم قطب للتنمية المندمجة، قاعدة للنسيج المؤسساتي لبلادنا وملتقى للسياسات العمومية اليوم مع إحداث صندوق التأهيل الاجتماعي الفصل 142 من الدستور : تغطية العجز المسجل على مستوى التنمية البشرية والبنيات التحتية والتجهيزات.

إحداث صندوق التضامن بين الجهات : ضمان توزيع عادل للموارد بهدف تقليص الفوارق بين الجهات بالإضافة إلى رصد 2 % من الضريبة على الشركات و2 % من الضريبة على الدخل و 20 % من الرسم على عقود التأمين بالإضافة إلى مخصصات مالية من الميزانية العامة تقدر ب 2 مليار درهم، الامر الذي سيمكن من ضخ 4 مليار درهم ل 12 جهة على المستوى الوطني مما سيمكن من توفير 330 مليون درهم لكل جهة. في نظرنا غير كافية للاجابة على الرهانات الكبرى التي ننتظرها من ورش الجهوية.

6 - القانون التنظيمي للمالية

ستشكل سنة 2016 منطلقا للشروع في تفعيل القانون التنظيمي للمالية وحرصتم على إعداد هذا المشروع وفقا لمقتضيات هذا القانون وخاصة إحداث فصل جديد يبين النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية بالإضافة إلى إغناء التقارير المقدمة :

- مذكرة تقديم ؛
- التقرير الاقتصادي والمالي ؛
- تقرير حول المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية ؛
- تقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ؛
- تقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة ؛
- تقرير حول النفقات الجبائية ؛

- تقريرحول الدين العمومي ؛
- تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي ؛
- تقرير حول الموارد البشرية ؛
- تقرير حول المقاصة ؛
- مذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة ؛
- تقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار ؛
- مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار.

وفي الختام، نسجل بإيجابية تجاوبكم السيد الوزير مع التعديلات التي تقدمت بها فرق الاغلبية مجتمعة على مشروع قانون المالية، وهنا نهنئكم ونبارك لكم تجاوبكم مع مقترح حذف المادة 5 من مشروع القانون المتعلقة بالرسم على استيراد الزبدة وذلك لتشجيع المصنع والمزود المحلي وكذلك المواد البترولية والتي نعتقد أنه إجراء منسجم مع الإصلاح الكبير الذي بدأته الحكومة في إصلاح منظومة المقاصة.

كما نشكر تجاوبكم مع حذف المادة 192 المتعلقة بعقوبة الحبس لاستخلاص الضرائب وهذا أمر جد مهم.

كما نشكر تجاوبكم مع حذف المادة 192 المتعلقة بعقوبة الحبس لاستخلاص الضرائب وهذا أمر جد مهم

وكذا تجاوبكم مع تعديل مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن بالنسبة للسكن الشخصي وكذلك التدقيق فيما يخص البناء المشترك و الاحتساب على أساس فردي.

لكن يبقى تساؤلنا في ما يخص إقصاء باقي منتوجات الأبناك التشاركية والاقتصار فقط على عقود المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك من الاستفادة من الضريبة في حدود 10 % من المداخيل وكذا توسيع عمليات التمويل لتشمل زيادة على العقار المعد للسكن تجهيزات أخرى وسيارات وعقارات مهنية وهنا نستحضر ما قالته مديرة صندوق النقد الدولي في مؤتمر البارحة في الكويت حول خلق بيئة داعمة وخلق تكافؤ الفرص وإطلاق الإمكانات الواعدة للتمويل الإسلامي وتطويع القواعد التنظيمية المالية وضمان الاتساق بين المعاملة الضريبية لمنتجات الأبناك التشاركية والعقود الأخرى المماثلة.

فيما يتعلق بالضريبة على الدخل نثمن التوجه الجديد الذي جاءت به الحكومة في مجال إقرار العدالة الضريبية.

إجمالا نحن في فريق العدالة والتنمية نعتقد أن هذا المشروع هو مشروع توطين ما تحقق خلال هذه الأربع سنوات وهي فرصة لنهنئكم السيد الوزير على حصيلتكم المشرفة والتي نفتخر بها بكل صدق ولهذا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون شكرا لكم جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مناقشة الميزانيات الفرعية
لقطاعات الخارجية والداخلية والعدل
برسم قانون المالية لسنة 2016

مداخلة النائب محمد الرضى بنخلدون

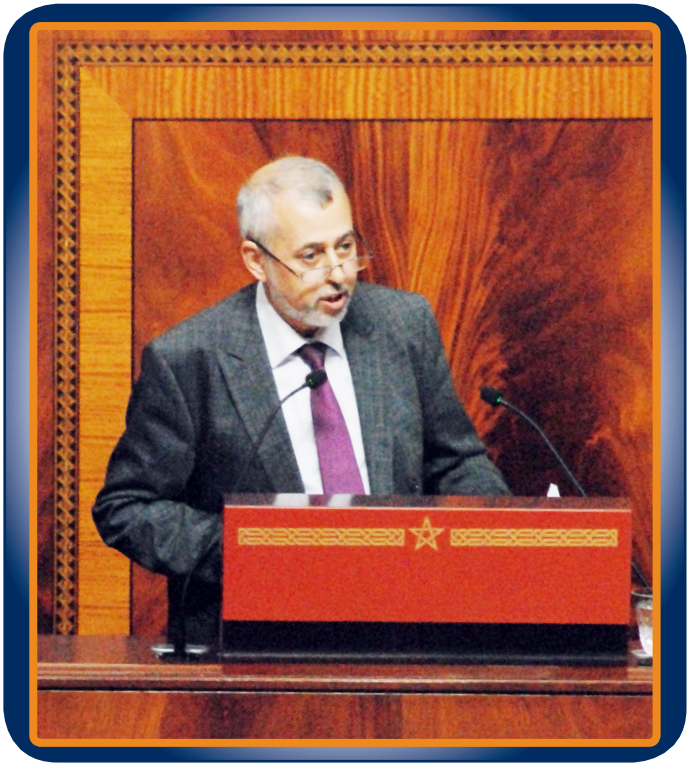

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

يشرفني باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية المنضوية في إطار اللجان النيابية للخارجية والداخلية والعدل والتشريع.

▪ قطاع الخارجية

لقد عبر فريق العدالة والتنمية خلال مناقشة الميزانية الفرعية عن تثمينه للمجهودات التي تقوم بها الدبلوماسية الرسمية وخصوصا فيما يتعلق بقضيتنا الوطنية، واعتبرنا أن الخطاب الملكي السامي ليوم 30 يوليوز2015 بمناسبة عيد العرش نبراسا لعملنا الدبلوماسي حيث أكد على المبادئ الثلاث للعمل الدبلوماسي الوطني، وهي الصرامة والتضامن والمصداقية.

إن المصداقية التي تتمتع بها بلادنا والمتجلية في حياة ديموقراطية وتعددية حزبية ومقاومة لكل أشكال التحكم وانتخابات نزيهة واحترام لحقوق الإنسان وللمواثيق الدولية، واحترام لحرية التعبير وتنزيل جهوية موسعة ونموذج تنموي يهم كل الجهات وبصفة خاصة مناطقنا الصحراوية المسترجعة، كل ذلك من شأنه تقوية الجبهة الداخلية وهو صمام الأمان لربح قضية الدفاع عن قضيتنا الوطنية.

وإننا إذ نؤكد تعبئتنا القوية للدفاع عن وحدتنا الترابية فإننا نعلن انخراطنا في كل دعوة ترمي لوحدة الأمة ورفضنا لكل ما من شأنه أن يؤدي لتفتيتها.

لقد أكدنا خلال المناقشة باللجنة الدائمة أن الميزانية المرصودة للقطاع لا تتلائم وطبيعة المهام المنوطة بالوزارة (أقل من 1% من مجموع نفقات ميزانية الدولة)، فيما يتعلق

إن المصداقية التي تتمتع بها بلادنا والمتجلية في حياة ديموقراطية وتعددية حزبية ومقاومة لكل أشكال التحكم وانتخابات نزيهة واحترام لحقوق الإنسان وللمواثيق الدولية، واحترام لحرية التعبير وتنزيل جهوية موسعة ونموذج تنموي يهم كل الجهات وبصفة خاصة مناطقنا الصحراوية المسترجعة، كل ذلك من شأنه تقوية الجبهة الداخلية وهو صمام الأمان لربح قضية الدفاع عن قضيتنا الوطنية

بالبعد الإفريقي وضرورة تقوية العلاقات مع الدول الإفريقية وما يتعلق بوضعنا في الاتحاد الإفريقي، والبعد الأوروبي واستحقاقات الوضع المتقدم والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والبعد العربي والإسلامي وأهمية أن يرجع للمغرب دور الريادة فيما يخص التضامن العربي، وغيرها من الدوائر.

إلا أن القضية المركزية يجب أن تبقى دائما هي القضية الفلسطينية والمغرب بحكم تاريخه وموقعه المتميز وعلاقاته المتوازنة مؤهل أن يلعب أدوارا طلائعية في المصالحة الفلسطينية وفي دعم صمود الشعب الفلسطيني أمام غطرسة الكيان الصهيوني، ونستغل هذه المناسبة للتذكير بانخراط فريقنا في كل دعوة للتصدي لكل أشكال التطبيع مع هذا الكيان.

إننا إذ نثمن العمل الذي يقوم به سفراء وقناصل بلادنا، فإننا سجلنا ملاحظات عما يعانيه المواطنون القاطنين بالخارج ببعض القنصليات، وهو ما يستدعي علاوة على حركة التعيينات الأخيرة، تأهيل قنصلياتنا بالخارج على مستوى الموارد البشرية والمادية.

ومن جهة أخرى، فإن تصويتنا بالإجماع على الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني لهو دليل على تقديرنا وافتخارنا جميعا بالدور الكبير الذي تقوم به قواتنا المسلحة الملكية ودورها في الدفاع عن الوطن وأمنه، إضافة إلى الدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية. كما أننا نحيي العمل الذي تقوم به المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، خصوصا فيما يتعلق بتحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة، وكذلك ترسيخ العمل على الحفاظ على الذاكرة التاريخية من خلال استعادة الأرشيف الوطني للحقبة الاستعمارية وبناء المركبات السوسيو ثقافية للمقاومة، بشراكة مع الجماعات الترابية.

وفي مجال مغاربة العالم والهجرة فإننا إذ نثمن المجهودات التي تقوم بها الوزارة بالنسبة لفئة من المغاربة يبلغ عددهم 4.5 مليون نسمة وتبلغ تحويلاتهم 42 مليار درهم، فإننا قد أكدنا داخل اللجنة أن المشاكل الأساسية لجاليتنا لازالت هي الاندماج داخل مجتمعاتها والتعامل مع بعثاتنا الدبلوماسية والقنصليات وضعف تعليم اللغة العربية والتأطير الديني وعدم تشجيع الاستثمار خصوصا بالنسبة للجيل الحالي الذي بدأ يوطن استثماراته وادخاره في بلد المهجر، كل ذلك يتطلب مزيدا من العناية الحكومية بهذا الملف الحساس ونحن في فريق العدالة والتنمية، نؤكد مرة أخرى أن موقفنا المدافع عن التمثيلية السياسية للجالية بالمؤسسات الوطنية المنتخبة، لم يتغير، بل إن تلك التمثيلية توافق روح الدستور الجيد (الفصل 17)، وكذا مطالبتنا بتسريع خطط إصلاح

الإدارة القنصلية ورقمنتها، مع إحداث المصالح الاجتماعية بهذه القنصليات. . ومن جهة أخرى، فقد سجلنا افتخارنا بالسياسة الجديدة لبلادنا في مجال الهجرة، وهو ما يستدعي تأهيل الإطار القانوني، وتسهيل إدماج المهاجرين الموجودين في وضعية قانونية.

لقد صوتنا بالإيجاب على الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لأنها تعتمد إستراتيجية تدخل في إطار إصلاح الحقل الديني الذي يرعاه أمير المؤمنين، من خلال تكريس إشعاع النموذج المغربي في مجال تدبير الشؤون الإسلامية وتعزيز التعاون بين بلادنا والدول الإفريقية وتعزيز التوعية في المجال الديني والمساهمة في محو الأمية وبناء وترميم المساجد. ونثمن في هذا الإطار إحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة و كذا إعادة تنظيم جامعة القرويين وتدشين معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات. إلا أننا تساءلنا عن وضعية القيمين الدينيين الذين يحتاجون إلى مزيد من العناية، كما طرحنا موضوع وضعية الأوقاف ببلادنا والضرورة إلى وضع إستراتيجية واضحة ترمي إلى إحصاء وتنمية هذه الأوقاف وحسن استثمارها.

السيد الرئيس المحترم

▪ قطاع الداخلية

في البداية نحيي الحكومة على جهودها الرامية إلى استكمال الصرح الديمقراطي والمؤسساتي ببلادنا وتنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجهوية المتقدمة من خلال إجراء انتخابات أعضاء مجالس الجهات ومجالس الجماعات ومجالس المقاطعات ومجالس العمالات والأقاليم،إلى جانب انتخاب أعضاء الغرف المهنية وممثلي المأجورين،وكذا انتخاب أعضاء مجلس المستشارين في أجواء ايجابية تطبعها الشفافية والنزاهة وحياد السلطة،رغم تسجيل بعض الخروقات المرتكبة من طرف بعض مرشحي الأحزاب السياسية كاستعمال المال الحرام لاستمالة الناخبين.

ولإجراء هذه الانتخابات في ظروف جيدة، نهئ الحكومة على إعداد مجموعة من النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية أو ذات الصلة بالعملية الانتخابية والمتمثلة في ستة قوانين تنظيمية، وذلك وفق مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين السياسيين، وهو ما يعتبر نجاحا للحكومة في تنفيذ برنامجها الحكومي في محوره الثاني المتعلق بإرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللاتمركز، ومخططها التشريعي بإصدار القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية إلى حيز الوجود ومراجعة القوانين التنظيمية المؤطرة للعملية الانتخابية.

لكننا ندعو الحكومة إلى مواكبة الجماعات الترابية خاصة مجالس الجهات بالدعم المالي والبشري والتكويني مع شرط احترام مبدأ التدبير الحر المخول لمجالس الجهات كما نص على ذلك الدستور،حتى تساهم هذه المجالس في تنزيل الجهوية المتقدمة وتفعيل الحكامة الترابية وتحقيق التنمية المنشودة منها، إلا أننا لازلنا نسائل الحكومة عن الميثاق الوطني للاتمركز الذي وعدت به الحكومة في برنامجها.

ندعو الحكومة إلى مواكبة الجماعات الترابية خاصة مجالس الجهات بالدعم المالي والبشري والتكويني مع شرط احترام مبدأ التدبير الحر المخول لمجالس الجهات

وفي مجال سلامة وأمن المواطنين، نشيد بأداء الأجهزة الأمنية في توفير الأمن للمواطنين ومحاربة الجريمة والتطرف والإرهاب بإتباع إستراتجية إستباقية مع ضرورة مراعاة المقتضيات القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان، لكننا في المقابل نلفت الانتباه إلى ضرورة مواجهة ارتفاع استهلاك المخدرات والحبوب المهلوسة وبيعها خاصة بجوار المؤسسات التعليمية.

وفي مجال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نشيد بالمنجزات المحققة إلا أننا ندعو الحكومة إلى معالجة بعض الاختلالات المسجلة في بعض المشاريع كغياب المردودية والفاعلية أو كالاستغلال السياسي لبعض المشاريع من طرف بعض المنتخبين والجمعيات المحسوبة عليهم.

نثمن المجهودات المبذولة على مستوى التصفية القانونية للعقارات الجماعية إلا أننا نطالب بمعالجة بعض الاختلالات المتعلقة بتفويتات مشبوهة وغير قانونية

وفيما يتعلق بأراضي الجماعات السلالية نثمن المجهودات المبذولة على مستوى التصفية القانونية للعقارات الجماعية إلا أننا نطالب بمعالجة بعض الاختلالات المتعلقة بتفويتات مشبوهة وغير قانونية، وهو ما يستدعي المراجعة القانونية لملف أراضي الجماعات السلالية عبر إخراج قانون جديد يغير ظهير 1919 ويواكب المستجدات الدستورية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية.

▪ قطاع السكنى وسياسة المدينة

في قطاع السكنى نثمن المجهودات التي تم بدلها بتخفيض العجز السكني من 800.000 وحدة سكنية سنة 2012 إلى 500.000 في متم 2015 عبر البرامج السكنية المعتمدة من طرف الحكومة

مما يطرح تحدي بلوغ رقم 400.000 كعجز سكني كما هو منصوص عليه في البرنامج الحكومي، لكن رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في هذا القطاع فانه مازال يواجه تحدي استمرار العجز السكني، وبالتالي استمرار أحياء الصفيح في الانتشار، مما ينعكس سلبا على المدن المغربية اجتماعيا واقتصاديا وحضريا،كما يجب إعادة النظر في مجموعة من البرامج التي لم تحقق نتائجها رغم المبالغ المالية الكبيرة المخصصة لها خصوصا برنامج مدن بدون صفيح، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد حل مجموعة من المشاريع العالقة لدى شركة العمران،خصوصا المدن الجديدة التي تتطلب مواكبة خاصة حتى تحقق اهدافها.

كما نشيد بانجازات سياسة المدينة، مع المطالبة بتوزيع عادل يراعي الفوارق المجالية بين المدن المغربية،كما نثمن المجهودات الحكومية التي تهدف إلى تدعيم وتاطير القطاع على المستويين القانوني والتقني في إطار تنزيل المخطط التشريعي للحكومة.

▪ قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني

نثمن مجهودات الحكومة على قيامها بالدراسات والبرامج المنجزة والمبرمجة من اجل تأطير ومواكبة نمو المجالات بمختلف خصوصياتها وفي المجالين الحضري والقروي، وذلك من خلال إعداد مخططات استباقية تضمن تنافسية الاستراتجيات القطاعية الوطنية والتنمية المستدامة،بالإضافة إلى إرساء تعمير مرن لضمان تغطية شاملة وناجعة للمجالات الحضرية والقروية بوثائق التعمير(إخراج 150وثيقة تعميرية الى حيز الوجود).

ولمسايرة هذا التوجه فإننا ندعو الحكومة إلى تحقيق أحد أهداف البرنامج الحكومي والمتعلق بالارتقاء بأدوار الوكالات الحضرية وتحسين حكامتها وجودة خدماتها لمسايرة الجهوية المتقدمة و حاجيات التعمير ببلادنا وتجاوز البيروقراطية التي تعيق الاستثمار وبالتالي التنمية الشاملة.

كما نطالب الحكومة بإعداد مخطط وطني شامل لإعداد التراب الوطني وعقد المجلس الأعلى لإعداد التراب.

السيد الرئيس المحترم

▪ قطاع العدل والحريات

يعد الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة من ضمن أولويات البرنامج الحكومي في مجال التشريع تكريسا لدولة الحق والقانون وتفعيلا لأحكام دستور 2011. وأخذا بعين الاعتبار مقتضيات الفصل 86 من الدستور المتعلق بضرورة إصدار القوانين التنظيمية خلال الولاية التشريعية الحالية .

ارتكز عمل الحكومة على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

- استقلال السلطة القضائية من خلال ضمان استقلال المجلس الأعلى للسلطة القضائية وهو ما تم بالفعل بمصادقة مجلس النواب على مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية في إطار قراءة أولى ؛
- الزيادة في أجور القضاة، ووضع معايير عامة وخاصة في تدبير وضعياتهم من خلال المصادقة على مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة في قراءة أولى ؛
- ضمان حماية القضاء للحقوق والحريات ملاءمة مع المواثيق الدولية وتوصيات وملاحظات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان، من خلال تدعيم آليات العدالة الجنائية التصالحية وتفعيل بدائل الاعتقال، ومكافحة الجريمة، بمراجعة القوانين المتعلقة بالمادة الجنائية من قانون المسطرة الجنائية، والقانون الجنائي، وإعداد مشروع قانون تنظيم الطب الشرعي لأهميته في إضفاء المصداقية على الشواهد والخبرات الطبية ؛
- سد الثغرات التي أفرزتها الممارسة العملية لبعض القوانين كمراجعة التنظيم القضائي تحقيقا للنجاعة القضائية، والمسطرة المدنية إرساء لدعائم المحكمة الرقمية في أفق سنة 2020 من خلال التنصيص على آليات الكترونية حديثة في تصريف الإجراءات القانونية ؛
- الحرص على النجاعة القضائية من خلال تسريع وثيرة معالجة الملفات وتنفيذ الأحكام وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وعقلنة الخريطة القضائية، وإنجاز تشارك استراتيجي بين المتقاضي ومساعدي القضاء والقاضي، وسعيا الى تحقيق حكامة قضائية جيدة عرفت هاته السنة الانطلاقة الفعلية لمشروع البوابة الالكترونية ؛
- الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة من أجل الوصول إلى محكمة رقمية ضمانا لتنزيل توصيات ميثاق إصلاح العدالة.

وضمانا لتنزيل مقتضيات الميثاق :

- في الشق المتعلق بالرفع من جودة الخدمات القضائية وضمان الوصول إلى إدارة الكترونية حديثة يتطلب الأمر إحداث 400 منصب مالي جديد خلال سنة 2016 تخص الملحقين القضائيين والموظفين ؛

- في الشق المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة ينبغي الأخذ بعين الاعتبار تعويضات الإدارة القضائية للمسؤولين القضائيين والانتدابات والتمديد والديمومة ؛
- في الشق المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة التمست الوزارة الحفاظ على الاعتمادات المالية برسم سنة 2015 مع الرفع منها لتغطية مصاريف المساعدة القضائية وإعانة المعهد العالي للقضاء لتكوين مساعدي القضاء بمبلغ قدره 455.333.000درهم ؛
- في الشق المتعلق بالرفع من البنية التحتية بالمحاكم سعت الوزارة إلى فتح أوراش توسعة وتهيئة مجموعة من المحاكم.

ولكننا رغم ذلك نتسائل عن :

- استقلالية النيابة العامة نعم، فهل من ضمانة لعدم تدخل جهات خارج الجسم القضائي للتحكم في القضاء، وماذا عن ربط المسؤولية بالمحاسبة؟
- ماذا ينتظر المغرب للمصادقة على اتفاقية روما المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية؟
- هل من برامج عملية لتأهيل المكلفين بإنفاذ القانون على قواعد الحكامة الأمنية؟

استقلالية النيابة العامة نعم، فهل من ضمانة لعدم تدخل جهات خارج الجسم القضائي للتحكم في القضاء، وماذا عن ربط المسؤولية بالمحاسبة؟

▪ المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

في إطار سعي الحكومة إلى تحسين ظروف السجناء وتسهيل إعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا تفعيلا للمقتضيات الدستورية (الفصل 22 و23 من الدستور) والتوجهات الملكية السامية، والنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بتدبير قطاع السجون، اعتمدت المندوبية في وضع مخططها الاستراتيجي على محاور أربعة أساسية :

- أنسنة ظروف الاعتقال من خلال برنامج تحسين ظروف الإيواء، وتحسين مستوى التغذية عبر تعميم التدبير المفوض لخدمة الإطعام في جميع السجون (التجربة همت 30 مؤسسة سجنية خلال سنة 2015) وتعزيز الرعاية الصحية والمعاملة الإنسانية للنزلاء ؛
- تهيئ المعتقلين لإعادة إدماجهم من خلال تدعيم برامج التعليم والتكوين المهني ومحاربة الامية والدعم النفسي والاجتماعي ودعم التواصل مع العالم الخارجي بالإضافة إلى الدعم التربوي والروحي ؛
- الحفاظ على سلامة السجناء من خلال وضع نظام أمني للوقاية من مخاطر هروب السجناء والحفاظ على سلامتهم، وبناء سجون جديدة تستجيب لمعايير السلامة والأمن خلال سنة 2016 (طنجة – العرجات – ايت ملول) ؛

• تحديث الإدارة وتعزيز إجراءات الحكامة عبر تطوير دور الموارد البشرية وارساء نظام معلوماتي مندمج واعتماد التقنية البيومترية.

▪ الأمانة العامة للحكومة

عملت الأمانة العامة في إطار الدور المنوط بها في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة على تنزيل مقتضيات الدستور فيما يتعلق بالقوانين الواجب إصدارها خلال هذه الولاية التشريعية، ومستحضرة التوجيهات الملكية السامية بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة.

ومواكبة لهذا النشاط التشريعي المكثف تم إلى حدود شهر أكتوبر 2015 عقد 38 مجلسا للحكومة، و أربعة مجالس جهوية. كان من ضمن حصيلتها مجموعة من مشاريع القوانين التنظيمية والعادية واتفاقيات دولية ومشاريع المراسيم، والمراسيم التنظيمية وتعيينات في مناصب عليا.

ومن بين هاته النصوص كانت هناك نصوص مهيكلة كمشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والذي تم التصويت عليه بالغرفة الأولى في قراءة أولى، ومشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة والتي صادقت عليه بدوره الغرفة الأولى في قراءة أولى، ومشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض الى السلطات العمومية، ومشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع ومشروع القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات ومشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التميز ...

كما ساهمت الأمانة العامة هذه السنة في إعداد مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

وتظهر كثافة الإنتاج التشريعي لهذه السنة من خلال إصدار الجريدة الرسمية لحوالي 4352 نصا موزعة بين ظهائروقوانين تنظيمية وقوانين ومراسيم وقرارات ومقررات وزارية.

وربحا للوقت وضمانا لجودة النصوص التشريعية عملت الأمانة العامة على تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر بعض القطاعات الحكومية حتى لا تضطر إلى الاستعانة بخبرات خارجية.

وفي إطار التوأمة مع الاتحاد الأوربي تم تحسين دور المطبعة الرسمية بتغيير طريقة

إنتاجها لكنها أصبحت تنشر بصيغة النص الرقمي.

- هذا الكم الهائل من النصوص أزاح لقب ثلاجة القوانين التي عرفت بها الأمانة العامة للحكومة لسنوات عدة، ويرجع الفضل في ذلك لأمينها العام الحالي بشهادة مجموعة من النواب ؛
- اعتبار الأمانة العامة للحكومة مستشارا قانونيا للحكومة بالإضافة إلى المجهودات التي تقوم بها في صناعة النصوص ومواكبة العمل التشريعي ؛
- تم التنويه بالعملية التي تقوم بها الأمانة العامة للحكومة من تكوين مستشارين قانونيين ووضعهم رهن اشارة باقي القطاعات الحكومية.

▪ الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

انطلاقا من دورها كمنسق مع المؤسسة التشريعية فقد التزمت الوزارة بما جاء بالبرنامج الحكومي 2012-2016 وكذا المخطط التشريعي من خلال :

- إحالة 99 مشروع قانون على مجلسي البرلمان و37 مشروع قانون قيد الدرس نهاية السنة الثالثة ؛
- المصادقة خلال السنة الرابعة على 89 مشروع قانون من بينها خمسة مشاريع قوانين تنظيمية ؛
- بلغ عدد النصوص التشريعية قيد الدرس خلال هاته السنة التشريعية 47 مشروع قانون
- وبالنسبة لتفاعل الوزارة مع المبادرة التشريعية فقد تم من خلال عقد خمس عشر اجتماعا لإبداء وجهت نظرها فيما يخص المقترحات المعروضة عليها من الأغلبية والمعارضة.

وعن دور الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في المجال الرقابي :

- تجاوبها مع مختلف الآليات الدستورية والقانونية لمراقبة أداء الحكومة ؛
- تسخير النظم المعلوماتية في تدبير الأسئلة البرلمانية ربحا للوقت والجهد وتكريسا للفعالية.

وإرساء لمبادئ الديمقراطية التشاركية بإشراك المجتمع المدني، تطبيقا لمقتضيات دستور 2011، وتبعا لتوصيات الحوار الوطني حول المجتمع المدني تم ما يلي :

- تنزيل مقتضيات الفصلين 14 و15 من الدستور من خلال مشروعي قانونين تنظيميين يتعلقان بالحق في تقديم الملتمسات والعرائض الموجودان حاليا قيد الدرس بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ؛
- العمل على تأطير الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني من خلال مجموعة من اللقاءات الجهوية ؛

- تحفيز الجمعيات من خلال إعداد مشروع مرسوم جائزة المجتمع المدني، والسهر على التواصل معها.

■ المجلس الأعلى للحسابات

نظرا للدور الذي تلعبه المحاكم المالية في تحسين أداء المرافق العمومية فقد راعى مشروع الميزانية لسنة 2016 تنفيذ ميزانية المجلس الأعلى للحسابات بالصيغة التالية :

- ضمانا لحسن سير المرفق خصصت ميزانية 2016مبلغ 210633000 درهما لتغطية نفقات الموظفين والاعوان موزعة بين 333 قاضيا وملحقا قضائيا و 198 إطارا وعونا إداريا، مع تخصيص 40 منصبا ماليا جديدا برسم سنة 2016 ؛
- تخصيص مبلغ 41200000 درهما للمعدات والنفقات، من أكرية لمقرات المجالس الجهوية للحسابات، وتعويضات التنقلات التي يقوم بها السادة القضاة في إطار أدائهم لمهامهم، ونفقات الماء والكهرباء ومصاريف التكوين والدراسات المنجزة بالإضافة إلى الإعتمادات المرصودة للتصريح الإجباري للممتلكات التي انخفضت بنسبة 4.82 % مقارنة مع السنة الماضية ؛
- تم رصد 33800000 درهم لميزانية الاستثمار برسم سنة 2016، وزعت بين تجهيز بعض مقار المجالس الجهوية وبدأ الأشغال في بعضها الآخر خاصة مع ارتفاع عدد المجالس الجهوية للحسابات من تسعة إلى اثني عشر مما جعل الحاجة ملحة الى بناء مقرات جديدة بدل اكترائها ؛
- نفس ما تم تسجيله بالنسبة لميزانية التسيير من انخفاض ميزانية التصريح الإجباري بالممتلكات تم تسجيله ايضا بميزانية الاستثمار لسنة 2016.

التمس السيد الرئيس الأول توظيف البرلمان لتقارير المجلس في مساءلة الحكومة ودفعها إلى تفعيل مجموع توصياته.

■ المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

تم التأكيد خلال مناقشة مشروع ميزانية 2016 على ما يلي :

- أجمع السادة النواب على التنويه بدور المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في النهوض بهذا القطاع من خلال ملائمة التشريعات الوطنية مع المقتضيات الدستورية، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ والقانون الدولي الإنساني ؛
- رغم حاجة المندوبية الماسة للموارد البشرية فإن ميزانية 2016 لم ترصد لها سوى 10 مناصب مالية ؛
- العمل على تكثيف الجهود من أجل وضع تقارير بشكل لا يدع مجالا لتدخل الجهات

المعادية للمغرب بشكل سلبي ؛
- أوخذ على المندوبية غياب اشتغالها داخليا لذلك ينبغي مراعاة هذه النقطة مستقبلا، والعمل على اعتماد مقاربة تشاركية مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛
- تفادي التدخل العنيف لفض الوقفات الاحتجاجية- والذي تمت إثارته أكثر من مرة - كونه يمس صورة حقوق الإنسان بالمغرب والأشواط التي قطعتها بلادنا في هذا المجال ؛
- رغم الميزانية الضعيفة المخصصة للمندوبية خلال سنة 2015 فقد استطاعت تدبيرها بشكل جيد سواء تعلق الأمر بميزانية التسيير أو الاستثمار مقارنة مع المهام الموكولة لها.

■ وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

في إطار العناية التي أولتها الحكومة لقطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وسعيا منها إلى إشراك جميع الفاعلين والفرقاء في مشاريع وبرامج الوزارة تم تنظيم الملتقى الوطني حول الإدارة بجميع جهات المملكة.

وقد تم تجسيد المقاربة التشاركية في هذا القطاع في المحاور التالية :

الموارد البشرية من خلال :
- مواصلة الإصلاحات الشاملة والعميقة لمنظومة تدبير الموارد البشرية ؛
- مشروع المراجعة الشاملة للنظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛
- تفعيل مرسوم الحركية مواكبة للجهوية الموسعة ؛
- تنظيم مباريات موحدة للاطر المشتركة؛
- اعتماد آلية التعاقد ؛
- إصلاح أنظمة التقاعد ؛
- مقاربة النوع بالوظيفة العمومية.

تحسين علاقة الادارة بالمواطن من خلال :
- تيسير الولوج إلى الخدمات الإدارية ؛
- العمل على تطوير الإدارة الالكترونية ؛
- إحداث وحدات نموذجية للاستقبال ؛
- وضع نظام لقياس جودة الخدمات العمومية لأخذ رأي المواطنين.

مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجان :
- المالية والتنمية الإقتصادية والقطاعات الانتاجية والبنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة -

مداخلة النائبة عزوها العراك

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة المالية والتنمية الاقتصادية ولجنة القطاعات الإنتاجية ولجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة برسم مشروع قانون المالية 2016.

تعتبر محطة مناقشة مشروع قانون المالية فرصة سنوية لتقييم السياسات العمومية المتبعة ببلادنا من خلال تتبع نسبة تنزيل التزامات الحكومة بالبرنامج الحكومي خاصة في الشق الاقتصادي والتنموي المرتبط بقطاعات المالية والتنمية الاقتصادية والإنتاجية والبنيات الأساسية.

وهنا نسجل بكل ارتياح الدينامية الكبيرة التي تعرفها هذه القطاعات سواء من حيث تنزيل أوراش الإصلاح المؤسساتي والتشريعي أو من حيث إطلاق الإصلاحات المهيكلة تفعيلا لما ورد بالمحور الثالث من البرنامج الحكومي والذي يهم مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي متنوع الروافد القطاعية والجهوية وتنافسي ومنتج للثروة وللشغل اللائق وسياسة اقتصادية ضامنة للتوزيع العادل لثمار النمو.

فلا يمكن إلا لجاحد أن ينكر نجاح هذه الحكومة في إنقاذ المغرب من أزمة اقتصادية ومالية كادت أن ترهن السيادة الوطنية على القرار الاقتصادي لسنوات لا قدر الله

بعد مضي حوالي أربع سنوات، وخاصة وأننا اليوم على مشارف نهاية الولاية التشريعية، وفي محطة مناقشة آخر مشروع قانون المالية 2016 الذي يأتي في سياق ذي خصوصية إستثنائية باعتبارها السنة التشريعية الأخيرة من عمر الولاية الحكومية، وبذلك، لابد لنا كمؤسسة تشريعية في إطار ممارسة اختصاصاتها التشريعية أن نسائل الحكومة: ما هي أهم الإجراءات التي قامت بها لبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي؟

صحيح، أن الحكومة قدمت للبرلمان حصيلة عملها لثلاث سنوات، والتي كانت حصيلة جد إيجابية، بل متقدمة عن ما كان متوقعا بالنسبة لبعض القطاعات، فلا يمكن إلا لجاحد أن ينكر نجاح هذه الحكومة في إنقاذ المغرب من أزمة اقتصادية ومالية كادت أن ترهن السيادة الوطنية على القرار الاقتصادي لسنوات لا قدر الله.

فالحكومة المغربية استطاعت بفضل جرأتها السياسية وحس المسؤولية الذي تتسم به أن تُقلص عجز الميزانية من 7.2 % سنة 2012 إلى 2 % سنة 2014 وتعمل على تقليص الوثيرة السنوية لارتفاع المديونية من أربع نقط سنة 2009 إلى 1.9 نقطة من الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2014 إضافة إلى الحفاظ على نسبة متدنية من التضخم في حدود 1.8% .

نعم، استطاعت هذه الحكومة من خلال : وقف نزيف المالية العمومية، إنقاذ الاقتصاد الوطني، والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن المغربي والتزامها بالتعهد المصرح بالبرنامج الحكومي أن تعطي مصداقية للعمل الحكومي والعمل السياسي ككل.

نثمن الإصلاحات المهمة التي قامت بها الحكومة خاصة إصلاح صندوق المقاصة، القطاع البنكي، المالية العمومية، مباشرة إصلاح صناديق التقاعد، دعم المقاولة، الرفع من المجهود الاستثماري العمومي ....

لكن نسائل الحكومة:
ماذا حققت في مسألة التقائية هذه السياسات العمومية وانسجامها ومستوى التنسيق بينها لرسم رؤية اقتصادية وطنية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار البعد المجالي والتكامل مع المخططات الجهوية؟

سؤال كبير، لكنه إحدى الأولويات الكبرى التي سطرّها البرنامج الحكومي والذي نعتقد أن هذه الحكومة لم تُوَفق في تحقيقه وفق ما كنا نرْتجيه. لذا، ندعو الحكومة بضرورة التسريع بتفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول التقائية واندماجية السياسات العمومية والمناظرة الوطنية حول الحكامة؟

نثمن الإصلاحات المهمة التي قامت بها الحكومة خاصة إصلاح صندوق المقاصة، القطاع البنكي، المالية العمومية، مباشرة إصلاح صناديق التقاعد، دعم المقاولة، الرفع من المجهود الاستثماري العمومي ...

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

لعل قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار من أهم القطاعات التي تساهم بشكل مباشر في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم المقاولة، ويبدو بشكل واضح المجهوذ المبذول من طرف الحكومة لتقوية القطاع الصناعي وتسريع وتيرة التنمية الصناعية من أجل استدراك أخطاء مخطط الإقلاع الصناعي، وذلك بإحداث صندوق التنمية الصناعية

برسم مشروع قانون المالية 2015.

وهنا، نسائل الحكومة بعد سنة من إطلاق هذا المخطط :
- ما هي حصيلة تنزيل هذا المخطط؟
- كم عدد مناصب الشغل التي تم توظيفها هذه السنة بالقطاع الصناعي؟
- ما هي الطريقة المعتمدة في تدبير صندوق التنمية الصناعية؟

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

إن للفلاحة موقعا مركزيا في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمتها المعتبرة في الناتج الداخلي الخام وفي ضمان تحقيق إستقرار الأمن الغذائي ودعم التنمية القروية. ولقد التزمت الحكومة في برنامجها الحكومي بالرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية لتصل إلى مليار درهم سنويا وتخصيص اعتمادات لتمويل مشاريع مندمجة مبنية على مقاربة مجالية وتشاركية وتعاقدية موجهة للعالم القروي وخاصة المناطق الجبلية والمعزولة والبعيدة.

اليوم قانون المالية لسنة 2016، يتضمّن تجسيدا لالتزام الحكومة وذلك من خلال رصد 1.3 مليار درهم لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

ونعتبر أن الأسئلة الحقيقية ذات الصلة والتي تفرض نفسها اليوم:
- ما هي الرؤية المندمجة التي ستُعتمد لتحقيق التنمية بالعالم القروي ؟
- ماهي البرامج المحددة والمشاريع المندمجة المسطرة في إطار هذا الصندوق والتي ستمكّن من تحسين أوضاع ساكنة هذه المناطق؟
- ماهي المقاربة المجالية والتعاقدية المعتمدة لتنزيل التنمية الفلاحية و القروية؟
- ما هي طبيعة وجدوائية 20.800 مشروع التي من المفروض أن تُحسّن أوضاع الساكنة المستهدفة؟
- ما هي المناطق التي ستحظى بالأولوية؟ ما هو ترتيب الأولويات؟
- هل سيتم استهداف 12 مليون مواطن مغربي يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار؟
- كيف سيتم تفعيل آليات الرقابة على الصندوق؟
- ما هي الضوابط التي ستَحْكُم تفْعيله ليتمكن من تحقيق الأهداف المسطّرة له؟

هذه التفاصيل السيد الوزير يجب عليك أن تطلعنا عليها نحن نواب الأمة.

وهذا هو جوهر النقاش الذي يَكْمُن في الإجابة على إشكال الحكامة والنجاعة والفعّالية؟

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

لا يفوتنا ونحن في محطة مناقشة الميزانيات القطاعية المرتبطة بقطاع البنيات الأساسية والطاقة والماء والبيئة أن نشيد بالمكانة التي تحظى بها بلادنا في المنتظم الدولي ووفائه بمختلف التزاماته المرتبطة بالتعهدات والمواثيق الدولية المتمخضة عن مؤتمر الأرض بريو سنة 1992. وهذا ما أهّل بلادنا لاستضافة COP22 مؤتمر أطراف اتفاقية الامم المتحدة للتغير المناخي في دورة 22 بمراكش نهاية 2016، مؤتمر سيجسد لحظة تاريخية يتم من خلالها استقبال وفود العالم والآلاف من المؤتمرين لمواصلة رسم سياسة العالم الموجهة لإنقاذ كوكب الأرض من اختلالات المناخ ووقع الانحباس الحراري.

لحظة نريدها أن تكون موسومة بأشكال من التعبئة العامة لكل المجتمع و مؤسساته، نرفع من خلالها تحدي أن يبصم المغرب تاريخ الأرض وتقديم نموذج بلد ارتقى بسياساته بشكل إرادي لتجسيد المفاهيم الكبرى لمبادئ التنمية المستدامة والالتزام بالمثل الكونية بهذا الخصوص.

السيد الرئيس المحترم ؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

نثمن عاليا التوصيات المهمة التي وردت في رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة

اليوم المغرب خطى خطوة مهمة في اتجاه تنزيل ورش الجهوية الموسعة وتعزيز اللامركزية باعتماد تنظيم لامركزي جديد تتبوأ فيه الجهات مكانة الصدارة ضمن الجماعات الترابية وهو ما يقتضي التفكير في إرساء المشاريع الاستثمارية مجاليا أخذا بعين الاعتبار التحديات المستقبلية للاستثمار على مستوى الجهة وضمان تنسيق وتكامل بين الفاعلين المؤسساتيين في مجال الاستثمار على المستوى المجالي وأيضا تأهيل ودعم القدرات البشرية والمادية للجهات وضمان اعتماد قواعد الحكامة الجيدة، وهنا نثمن عاليا التوصيات المهمة التي وردت في رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة.

وختاما نثمن الحصيلة الايجابية للحكومة على المستوى الاقتصادي والتنموي، فمشروع قانون المالية لسنة 2016 جاء ليعزز هذه الحصيلة الناجحة وهو تعبير واضح من الحكومة على التزامها بمواصلة الإصلاحات المهيكلة واستكمال بناء المؤسسات.

غير أننا، ندعو الحكومة إلى التسريع ببلورة رؤية اقتصادية مندمجة من شأنها خلق جيل جديد من الإصلاحات للتصدي لمعالجة الإشكالات الحقيقية التي يعرفها الاقتصاد الوطني والتي حاول فريق العدالة والتنمية مقاربتها من خلال إعداد دراسة علمية حول النموذج التنموي ببلادنا والتي أفرزت خلاصات من شأنها أن تشكّل إجابات حقيقية تُبلْور في إطار برامج وإجراءات في قوانين المالية لعلّ أهمها :

1. تعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية بمعالجة إشكالية الإنتاجية والتنافسية التي يعرفها الاقتصاد الوطني.
2. تحصين مناعة الاقتصاد الوطني بوضع آليات وميكانيزمات كفيلة بتدبير المخاطر الخارجية.
3. تقوية النموذج التنموي بتحفيز الطلب والرفع من فعالية الاستثمار .
4. ضمان تمويل دائم للاقتصاد الوطني وذلك باستقطاب أفضل للاستثمارات الاجنبية المباشرة وتعبئة الادخار من خلال البنوك التشاركية.
5. تعزيز حكامة ونجاعة السياسات العمومية وضمان التقائية السياسات القطاعية تحقيقا للنمو الاقتصادي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية والتعليم والثقافة والاتصال

مداخلة النائب رشيد قابيل

السيد الرئيس المحترم ؛
السادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

يشرفني تقديم مداخلة فريق العدالة والتنمية لمناقشة قانون المالية على مستوى السياسات العمومية الموجهة للقطاعات الاجتماعية والتعليم والثقافة والاتصال خلال السنة الأخيرة من ولاية الحكومة والتي تعتبر فرصة لمساءلتها عن حصيلة عملها،وعن مستوى تنزيل برنامجها.

لقد نص البرنامج الحكومي على" توطيد مسلسل بناء مجتمع متوازن ومتماسك ومستقر ومتضامن "وهو ما تجسد عبر إجراءات حية تمشي على الأرض بخطى ثابتة. لابد من تهنئة الحكومة على عملها الخلاق بإصلاح صندوق المقاصة وتعويض جزء من الدعم الجزافي الذي أبان عن قصور معيب إلى دعم استهدافي يرجى منه مردودية اكبر فبتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. لم تسلك الحكومة الطريق المألوف بدغدغة الفئات الفقيرة بالشعارات ثم سحقها باللامبالاة بل سلكت سياسة اجتماعية إرادية أفقيا وقطاعيا لصالح فئات لا لسان لها ولا ظهير سوى الله عز وجل: الأرملة والمطلقة والمعاق والمتقاعد البسيط والفقراء من التلاميذ والطلبة والفلاحين.....

اننا نأمل التعجيل بإحداث هيئة مستقلة لتدبير نظام الراميد وتبسيط مساطر الاستفادة وتجاوز اختلالات التطبيق

ان تخصيص ميزانية مهمة من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية له دلالته. يجب التنويه بتجاوز الاستفادة من نظام الراميد وصندوق التكافل الاجتماعي وبرنامج تيسير التوقعات رغم انف المثبطين وبتوزيع اربعة ملايين محفظة والزيادة في المنحة وتوسيعها والتغطية الصحية للطلبة ورفع الحد الأدنى لمعاش التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل وتخفيض أثمنة الأدوية وزيادة عدد المعوض عنها ونأمل في مراجعة أثمنة المستلزمات الطبية والتعجيل بتنزيل قانون التأمين الإجباري الأساسي.

اننا نأمل التعجيل بإحداث هيئة مستقلة لتدبير نظام الراميد وتبسيط مساطر الاستفادة وتجاوز اختلالات التطبيق خصوصا مشكل الاستحقاق ومراجعة عمل اللجان الإقليمية لتخويل منح الطلبة.

السيد الرئيس المحترم ؛
السادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

على مستوى قطاع الصحة، ننوه بارتفاع الإعتمادات المخصصة لأزيد من 14 مليار درهم سنة 2016، مما سيمكن من مواصلة تحسين خدمات القرب وتأهيل المراكز الإستشفائية والبنيات الصحية جهويا ومحليا وكذا تعزيز تنافسيتها مع القطاع الخاص، الذي يجب مواكبته لتوسيع العرض الصحي وضمان جودته، مع التأكيد أن الرعاية الصحية هي أساسا خدمة عمومية. من ناحية أخرى، ندعو إلى سياسة ناجعة للصناعة الدوائية والعمل على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للصحة، أخذا بعين الاعتبار ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات حول تدبير الصفقات وسلسلة الإقتناء والتخزين والتوزيع للأدوية.

إن قطاع الصحة لا يزال يعاني من تراكمات ضعف الحكامة ومن نقص الموارد البشرية. على الحكومة التدخل لمواجهة الفساد الذي سجلته المفتشية العامة للمالية في تقريرها حول التعاضدية العامة، والإسراع بإخراج منظومة التعاضد. في هذا السياق نشير إلى الصعوبات التي لازالت تعتري تنزيل مدونة التغطية الصحية والتي قدمنا بصددها مقترح قانون لتجاوز إشكالاتها العالقة.

السيد الرئيس المحترم ؛
السادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

في قطاع التربية الوطنية نثمن المجهود المبذول في الجانب الاجتماعي والالتزام بنتائج الحوار الاجتماعي وخاصة التسقيف وكذا المقاربة التشاركية حول سبل إصلاح المنظومة التربوية وإقرار الرؤية الإستراتجية 2015_2030. كما ندعو إلى مواجهة الاكتظاظ وضعف البنيات الأساسية والتأطير،خاصة العالم القروي فرغم أهمية الميزانية وعدد المناصب المالية المعتمدة مازالت المردودية والجودة تشكل تحديا حقيقيا.

إننا نرفض الصورة السوداوية التي يروج لها لمآرب شتى ولتمرير مخططات جديدة/قديمة.

إننا نرفض الاستمرار في التخبط و التهريب اللغوي ضدا على المعايير التربوية والعلمية المسنودة بالتجربة الكونية ولا مجال للتستر خلف دعوى الانفتاح لفرض لغة أجنبية تحتضر بين أحضان العلوم والآداب والفنون والمال والأعمال والبحث العلمي.

السيد الرئيس المحترم ؛
السادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

أما بخصوص قطاع التعليم العالي والبحث العلمي فيجدر التنويه بزيادة حوالي 10 % في الميزانية وتخصيص 500 منصب مالي جديد وباستكمال المخطط التشريعي للوزارة الوصية.

إن تطور أهم مؤشرات قطاع التعليم والبحث العلمي مابين 2011 و2015 يظهر حصيلة ايجابية ومشرفة غير مسبوقة وهي ربح خالص للبلاد.

إن الإرادة القوية للحكومة انعكست إلى إنجازات على الأرض رغم عمق الاختلالات البنيوية والقصور الذاتي للقطاع والحجم الكبير للخصاص والزمن المتاح. لقد تم التصدي لعدة اختلالات : الاكتظاظ، ضعف التأطير، تردي الخدمة الاجتماعية للطالب، الجمود التشريعي، التسوية الإدارية البطيئة أو المعلقة، ضعف الحكامة، التشتت، هدر الإمكانات، ضعف التواصل وضبابية المعلومة، عدم شفافية المباريات، الفساد والريع، ضعف التأهيل للقطاع الخاص، ضعف تمويل البحث العلمي، ....الخ.

لكن مازالت طبيعة التكوينات وتوجهها نحو الحاجات الحقيقية للبلاد وصرف ميزانية البحث العلمي وجعله حلقة في سلسلة الإنتاج والتنمية تشكل تحديا جديا نظرا للعلاقة الجدلية بين التعليم والنموذج التنموي للبلاد. إن الرقي بالتعليم العالي والبحث العلمي مسؤولية مشتركة بحكم الاستقلالية التي تتمتع بها مكوناته.

إننا نرفض الاستمرار في التخبط و التهريب اللغوي ضدا على المعايير التربوية والعلمية المسنودة بالتجربة الكونية و لا مجال للتستر خلف دعوى الانفتاح لفرض لغة أجنبية تحتضر بين أحضان العلوم والآداب والفنون والمال والأعمال والبحث العلمي

إن تطور أهم مؤشرات قطاع التعليم والبحث العلمي مابين 2011 و2015 يظهر حصيلة ايجابية ومشرفة غير مسبوقة وهي ربح خالص للبلاد

السيد الرئيس المحترم ؛
السادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

لقد اتسم أداء الوزارة الوصية على قطاع الاتصال خلال الأربع سنوات الماضية بحيوية غير مسبوقة حيث شهد إطلاق 200 مشروع موزع على 47 ورش بنسبة انجاز تقارب 85 %. لقد شمل الجهد المبذول إعادة تأهيل الميدان السمعي البصري وتحسين صورة المرأة فيه وتنمية قطاع الصحافة والنشر وتنظيم قطاع الإشهار والدعم والتأهيل القانوني لقطاع السينما وكذا التكوين بالإضافة إلى تعزيز تدابير حماية الملكية الفكرية ومحاربة القرصنة وتثمين شمولي للموارد البشرية وتقوية آليات الحكامة. لقد تم ذلك تفعيلا للمقتضيات الدستورية وتنزيلا للبرنامج الحكومي وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين ومهني القطاع.

إننا نرفض استمرار نهج التحكم في بعض قلاع الإعلام العمومي واستقواء الموظف على المنتخب والاختباء وراء استقلالية ومهنية مزعومة ونعتبر ذلك إحدى كبوات التطور الديمقراطي للربيع المغربي

إننا نتطلع إلى استكمال الأوراش الكبرى لإصلاح هذا القطاع مع التأكيد على تحرير الإعلام السمعي البصري وبذل مجهودات أكبر لرفع مستوى أداء قنوات القطب العمومي وحسن تنزيل دفاتر التحملات والقطع مع احتكار الصفقات نحو المزيد من الحكامة والجودة وإرساء التعددية السياسية والفكرية بشكل متوازن في الإعلام العمومي.

إننا نرفض استمرار نهج التحكم في بعض قلاع الإعلام العمومي واستقواء الموظف على المنتخب والاختباء وراء استقلالية ومهنية مزعومة ونعتبر ذلك إحدى كبوات التطور الديمقراطي للربيع المغربي.

ولا يفوتنا هنا التنويه بمجهود الوزارة لخدمة القضية الوطنية وكذا الانتقال إلى الرقمنة بشكل سلس موفق.

السيد الرئيس المحترم ؛
السادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

إننا نتابع بأهمية بالغة،إستراتيجية القطب الاجتماعي 4+4 التي اعتمدتها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وأوراشها الكبرى خلال 2016 وعلى رأسها تنزيل السياسة الحكومية لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة وتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين و تعزيز الحكامة المؤسساتية مع تتبع تنفيذ الخطة الحكومية "إكرام" وكذا السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة وإحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

على مستوى التشغيل،نثمن الإجراءات الحكومية لصالح الشغيلة بتمكين المتقاعدين من استيفاء 3240 يوم عمل، ورفع الحد الأدنى للأجر الصافي إلى 3000 درهم بالقطاع العمومي، و بنسبة 10 % في قطاع المهن الحرة ونأمل مباشرة الإصلاح الصعب لصندوق التقاعد الذي ظل يراوح مكانه،رغم الإفلاس الوشيك لا قدر الله.

إننا نسجل بارتياح،تخصيص حوالي 26 ألف منصب مالي للقطاعات العمومية جاعلا الحصيلة استثنائية مقارنة بالحكومات السابقة،كما أن رفع ميزانية الاستثمار إلى 189 مليار درهم من شأنه توفير المزيد من فرص الشغل.

نسجل بإيجابية إحداث المرصد الوطني لسوق الشغل،وصياغة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل التي حدد إحداث مائتي ألف منصب شغل في أفق عشر سنوات و نتساءل عن عائد برامج " إدماج " و تأهيل " وكذا البرنامج الوطني لتفتيش التشغيل في ظل محدودية الموارد البشرية.

السيد الرئيس المحترم ؛
السادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

على مستوى قطاع الشباب،ندعو الحكومة إلى ضرورة التعجيل بتنزيل مقتضيات السياسة الوطنية المندمجة للشباب. وإخراج القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي كما ينص على ذلك الفصل 170 من الدستور والعمل على

تجويد البرنامج الوطني للتخييم وتجاوز النقائص الواردة في التقارير الرسمية.

أما في المجال الرياضي فإننا نؤكد على ضرورة صياغة إستراتيجية للإقلاع الرياضي سواء المرتبط بالنخبة أو بالمجتمع ككل وتعزيز نظام الحكامة كما نتساءل حول طريقة تدبير الصندوق الوطني لتنمية الرياضة.

السيد الرئيس المحترم ؛
السادة الوزراء المحترمين ؛
السيدات والسادة النواب المحترمين.

اننا نثمن جهود وزارة الثقافة في تأهيل القطاع وفي مجال سياسة القرب عبر إحداث حوالي سبع مؤسسات ثقافية في المتوسط سنويا و تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية والعناية بالوضع الاجتماعي للفنانين من خلال ميزانية التعاضدية الوطنية للفنانين. لقد ارتفعت الميزانية بحوالي 10% لكن تبقى ضعيفة بمعايير اليونسكو وتشكل عائقا أمام تطور المشهد الثقافي ببلادنا.

تعديلات فرق الأغلبية
على مشروع قانون المالية
برسم سنة 2016

التدابير والرسوم الجمركية

حذف تطبيق الرسوم الجمركية على مادتي الزبدة والمنتوجات النفطية

موضوع التعديل : يهدف هذا التعديل إلى حذف المقتضيات التي من شأنها إعادة تطبيق الرسوم الجمركية على مادة الزبدة التي تعتبر من المواد الأساسية التي ترتبط بصناعات غذائية وبقطاع تربية المواشي تطبيق رسم استيراد في حدود 2.5 من شأنه أن يؤثر على المزود والمصنع المحلي وايضا على الاقتصاد الوطني.

كما أن هذا التعديل شمل أيضا حذف تطبيق رسم الاستراد على المنتجات النفطية المصفاة والجاهزة للاستهلاك التي يتم استيرادها من دول لها اتفاقيات تبادل حر مع المغرب خاصة وأن الحكومة بررت تضمين هذا المقتضى بمشروع قانون المالية على اعتبار أن جزء من هذا المنتجات المستوردة في حدود 14%سيطبق عليه رسم استيراد بسعر 2.5% الامر الذي سيوفر عائدات في حدود 100 مليون درهم لكن نواب فرق الأغلبية أجمع على أن هذا الإجراء من شأنه ان يكون له تشويش على الإصلاح الكبير و المهم الذي باشرته الحكومة والمتعلق بإصلاح صندوق المقاصة خاصة مع عدم وضوح لائحة المنتجات النفطية التي ستخضع لهذا السعر.

موقف الحكومة : تعديل مقبول من طرف الحكومة

نتيجة التصويت : إجماع

الزيادة في مبلغ الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ الرهيف المقطع المعد لتلفيف السجائر وتبغ الشيشة والأركيلة (المعسل)

موضوع التعديل: يهدف هذا التعديل إلى الرفع من الضغط الجبائي برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ الرهيف المقطع و المعد لتلفيف السجائر وذلك لمحاربة انتشار استهلاك هذا النوع من التبغ المصنع الذي بدأ يعرف ارتفاعا كبيرا في مستوى الاستهلاك بالسوق المحلية خاصة بين صفوف الشباب والأطفال بالأحياء الشعبية، هذا وقد طالب نواب فرق الأغلبية الحكومة بالحرص على تطبيق القانون المتعلق بمنع التدخين في الأماكن العامة ومحاربة، وتشديد العقوبة على مالكي المقاهي الذين يسمحون باستهلاك الشيشة.

موقف الحكومة: تعديل مقبول من طرف الحكومة

نتيجة التصويت: إجماع

التدابير الضريبية

الإعفاء الدائم من الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات والشركات المغربية التي تستثمر بالدول التي تربطها اتفاقيات الازدواج الضريبي مع المغرب
موضوع التعديل : يهدف هذا التعديل إلى إدراج الشركات والمقاولات التي تستثمر خارج المغرب خصوصا في الدول التي لا تربطها اتفاقيات الازدواج الضريبي مع المغرب ضمن المؤسسات المستفيدة من الإعفاء الدائم للضريبة على الشركات، بغية تشجيع الشركات والمقاولات المغربية على الاستثمار في البلدان الإفريقية خاصة و تفعيل إستراتيجية التعاون جنوب جنوب وذلك من خلال تنمية تدفق المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا والمساهمة في الرفع من نسبة نمو استثمارات المقاولات المغربية التي اختارت تقوية أنشطتها بإفريقيا.
تبرير الحكومة : تعديل غير مقبول من طرف الحكومة على اعتبار أن هذه الشركات لا تخضع للضريبة في المغرب بموجب أحكام إقليمية الضريبة المنصوص عليها في المادة 5 من المدونة العامة للضرائب.
نتيجة التصويت : سحب التعديل

الضريبة على الشركات

موضوع التعديل : يهدف هذا التعديل إلى إعادة جدولة الضريبة على الشركات من أجل تحقيق العدالة الجبائية والمحافظة على المردودية المالية للمقاولات باعتماد تعديل يسعى للمساهمة في نجاعة المذهب الضريبي المعتمد ببلادنا في مجال الضريبة على الشركات، وذلك بإدراج أشطر جديدة من 15% إلى 32% ورفع سعر الضريبة بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين وإعادة التأمين من 37% إلى 38% .

وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في حل الإشكال البنيوي الذي تعرف أشطر الضريبة على الشركات بحيث يتم التركيز على تجميع الموارد من صنف واحد من الوعاء الضريبي عوض توسيع هذا الوعاء لكي لا تظل فقط 2% من الشركات التي تؤدي الضريبة و80% في تملص من أداء الضرائب المستحقة عليها.

وبناء عليه تم اقتراح تعديل من طرف فرق الأغلبية وفق الجدول التالي:

مبلغ الربح الصافي (بالدرهم) السعر	النسب
يساوي أو يقل عن 300.000	%10
من 300.001 إلى 600.000	%15
من 600.001 إلى 1.000.000	%20
من 1.000.001 إلى 2.500.000	% 25
من 2.500.001 إلى 5.000.000	%30
ما فوق 5.000.000	% 32

سعر 38 % فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين وإعادة التأمين.

تبرير الحكومة : تعديل غير مقبول من طرف الحكومة على اعتبار أنه سيؤدي إلى زيادة الضغط الضريبي على المقاولات الكبرى.

نتيجة التصويت: سحب التعديل

توحيد الامتيازات الضريبية المطبقة على جميع العقود التشاركية

موضوع التعديل: يهدف هذا التعديل إلى تمتيع منتوج المناقصة المؤدية للتمليك وكذا العقود التشاركية الواردة في المادة 58 من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنفس المعاملة الجبائية المطبقة على عقود المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك من أجل اقتناء مسكن رئيسي وكذا إدراج جميع منتوجات البنوك التشاركية للاستفادة من الضريبة بالسعر المخفض البالغ 10% مع الحق في الخصم وكذا توسيع عمليات التمويل المنجزة في إطار هذه العقود لتشمل اقتناء السيارات والتجهيزات والعقارات المهنية بالإضافة إلى اقتناء السكن الشخصي.

تبرير الحكومة: تعديل غير مقبول من طرف الحكومة على اعتبار أن المنتوجات التي تم ادراجها في المادة 59 من المدونة العامة للضرائب تمت في إطار تشاركي مع بنك المغرب بعد دراسة خصائصها التقنية ومعرفة ما يمكن السماح به بالخصم.

نتيجة التصويت: سحب التعديل

الابقاء على تطبيق سعر 14 % على عمليات النقل السككي

موضوع التعديل : يهدف هذا التعديل إلى الإبقاء على عمليات نقل المسافرين والبضائع بالنقل السككي ضمن الأسعار المخفضة بنسبة 14%

تبرير الحكومة : تعديل غير مقبول من طرف الحكومة لأن تخفيض سعر الضريبة من شأنه أن يساهم في تفاقم دين الضريبة المتراكم لدى المكتب الوطني للسكك الحديدية.

نتيجة التصويت: دفعت الحكومة بالفصل 77 من الدستور

إعفاء القطارات والتجهيزات السككية من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

موضوع التعديل: يهدف هذا التعديل إلى إدراج القطارات والتجهيزات السككية الموجهة لنقل المسافرين والبضائع وقطع الغيار المستعملة في إصلاح هذه القطارات ضمن الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد

تبرير الحكومة: تعديل مقبول من طرف الحكومة مع تعديل في الصياغة وذلك بحذف إعفاء قطع الغيار المستعملة في إصلاح القطارات

نتيجة التصويت: الإجماع

حذف الإقرار بعقوبة الحبس في المدونة العامة للضرائب

موضوع التعديل : يهدف هذا التعديل إلى حذف المادة 192 من مشروع قانون المالية والتي تنص على إقرار عقوبة الحبس من شهر إلى سنتين اتجاه أي شخص تبث في حقه إفلات أو تملص من دفع الضريبة أو الحصول على خصم أو استرجاع مبالغ بغير حق أخذا بعين الاعتبار المقتضيات التالية :

- المادة 6 من القانون التنظيمي للمالية لقانون المالية تنص على أنه لا يجوز أن تتضمن قوانين المالية إلا الأحكام المتعلقة بالموارد والتكاليف
- تجريم الأفعال وتحديد العقوبات السالبة للحرية يتم التنصيص عليها في القانون الجنائي وليس قوانين المالية
- القوانين الجنائية العامة والخاصة تتجه نحو إقرار عقوبات بديلة في الجرائم ذات الطابع المالي

وبالتالي تم الدفع بحذف المقتضيات الجديدة التي جاءت بها الحكومة في نص المشروع والإبقاء على النص الأصلي للمادة.

تبرير الحكومة : تعديل مقبول من طرف الحكومة

نتيجة التصويت : الإجماع

تقليص مدة تبليغ نتائج المراقبة الجبائية للمقاولة

موضوع التعديل : يهدف هذا التعديل إلى تخفيض المدة المحددة لتبليغ نتائج المراقبة الضريبية إلى المقاولة من ستة (6) إلى ثلاث (3) وذلك من أجل :

- التناغم مع تعديل المادة I-212 الذي خفض مدة المراقبة الضريبية من 6 إلى 3 أشهر للخاضعين للضريبة الذين لا يتجاوز رقم معاملاتهم 50.000.000 درهم، لأنه لا يعقل أن تفوق مدة التبليغ مدة المراقبة
- أجرأة توصية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي أوصى بمدة لا تتجاوز الثلاث (3) أشهر لتبليغ نتائج المراقبة الضريبية
- تخفيف الضغط على المقاولات
- تخفيف من حالات الانتظارية وأثار ذلك على أ داء المقاولات و الاقتصاد الوطني.

تبرير الحكومة : تعديل مقبول من طرف الحكومة

نتيجة التصويت : الإجماع

المساهمة الاجتماعية للتضامن

موضوع التعديل : يهدف هذا التعديل إلى اقتراح أسعار نسبية بخصوص مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن لكل وحدة سكنية على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي، مع تعديل في المساحة المغطاة بالمتر المربع وفق الجدول التالي :

المساحة المغطاة بالمتر المربع	السعر بالدرهم لكل متر مربع
أقل من 300	معفاة
من 301 إلى 400	60
من 401 إلى 500	120
ما فوق 500	150

أثناء مدارسة التعديل خلال اجتماع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وموافقة الحكومة عليه تم الدفع بإدراج تعديل على المادة 277 من المدونة العامة للضرائب وذلك بالتأكيد على ضرورة الإدلاء بإقرار يحرر وفق مطبوع نموذجي يودع لدى الإدارة خلال 90 يوم الموالية لتاريخ تسليم رخصة السكن وان يكون مشفوعا برخصة البناء التي تبين المساحة المغطاة المبنية بالنسبة للوحدات السكنية الفردية ورخصة السكن والتصميم بالنسبة للبناءات المشتركة.

تبرير الحكومة : تعديل مقبول من طرف الحكومة

نتيجة التصويت : الإجماع

تدابير مختلفة

الرسم الخاص المفروض على الرمال
موضوع التعديل : يهدف هذا التعديل إلى فرض رسم خاص على استخراج منتجات المقالع ابتداء من فاتح يناير 2016 بغية تخفيض ثمن رمال الكثبان الرملية بما يتوافق وقيمته في السوق وذلك من أجل : - محاربة التهرب الضريبي لأصحاب المقالع والذين يسوقون الرمال ولا يصرحون بها لان منتوجات المقالع الاخرى غير خاضعة للضريبة ؛ - فرض الرسم عَلى الكميات المستخرجة عِوَض المسوقة ؛ - ضبط الكميات الحقيقية لجميع أنواع منتوجات المقالع ؛ - مساهمة هذه الضريبة في الصندوق الخاص للطرق وصندوق السكن الاجتماعي ؛ - قيمة هذه الضريبة رمزية ولن تتاثر بها السوق باعتبارها لا تتجاوز في اغلب الحالات 10 دراهم للمتر المربع تعويض قيمة خفض الرسم على الكثبان الرملية بفرض الرسم على المنتوجات الاخرى.
تبرير الحكومة : تعديل مقبول من طرف الحكومة
نتيجة التصويت : الإجماع

منشورات الفريق خلال الولاية التشريعية التاسعة

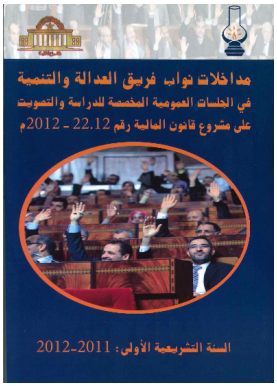

مداخلات فريق العدالة والتنمية
بمجلس مناقشة :
- التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2012
- الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة
الولاية التشريعية التاسعة 2011 - 2016
السنة التشريعية الثالثة 2013 - 2014

التحديات التشريعية للأغلبية البرلمانية الحالية
مشاركة د . عبد الله بووانو رئيس فريق العدالة والتنمية
في منتدى وكالة المغرب العربي للأنباء
بتاريخ : 25 يونيو 2013
www.pjdgroupe.ma

المملكة المغربية
مجلس النواب
حصيلة
فريق العدالة والتنمية
بمجلس النواب
" التقرير السنوي العام "
قافلة المصباح
السنة التشريعية الرابعة 2014-2015
الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016

تطوير المنظومة القانونية للفنان بالمغرب
أشغال لقاء دراسي
نظمه فريق العدالة والتنمية
الثلاثاء 28 ماي 2013
القاعة المغربية - مجلس النواب
الولاية التشريعية 2011 - 2016
www.pjdgroupe.ma

المملكة المغربية
مجلس النواب
رؤية استراتيجية مندمجة للنهوض بالاقتصاد الوطني
دراسة منجزة لفائدة فريق العدالة والتنمية
الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016
2015

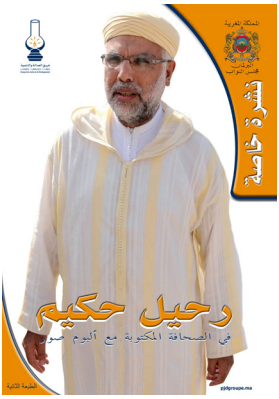
المملكة المغربية
مجلس النواب
نشرة خاصة
رحيل حكيم
في الصحافة المكتوبة مع ألبوم صور
الطبعة الثانية
pjdgroupe.ma

المملكة المغربية
مجلس النواب
قافلة المصباح
الدورة الثامنة
تحت شعار :
"جميعا .. لاستكمال البناء الديمقراطي"
من 27 إلى 29 مارس 2013
السنة التشريعية الرابعة 2014-2015
الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016

قافلة المصباح
في دورتها
شعار "الانطلاق.. إرادة ومسؤولية جماعية"

قافلة المصباح
في دورتها السادسة
من 28 إلى 31 مارس 2013
تحت شعار
" جميعا ...
لدعم أوراش الإصلاح "
www.pjdgroupe.ma

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
فرق الأغلبية
Royaume du Maroc
Parlement
Chambre des Représentants
Groupes de la Majorité
الحركة الشعبية
Mouvement Populaire
RNI
قطاع الإشهار في المغرب:
بين واقع الممارسة وأفاق التطوير
لقاء دراسي لفرق الأغلبية بمجلس النواب
الأربعاء 10 يونيو 2015
دورة أبريل 2015
السنة التشريعية الرابعة: 2014 - 2015
الولاية التشريعية التاسعة: 2011 - 2016

المناطق الجبلية بالمغرب:
أية مقاربة تنموية ؟
لقاء دراسي لفرق الأغلبية بمجلس النواب
الخميس 26 يونيو 2014
دورة أبريل 2014
السنة التشريعية الثالثة: 2013 - 2014
الولاية التشريعية التاسعة: 2011 - 2016

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب
فرق الأغلبية
الحركة الشعبية
Mouvement Populaire
RNI
إشكاليات تطور القطاع الغابوي:
الواقع، الحلول والأفاق
يوم دراسي بمجلس النواب
16 أبريل 2014